



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:



دور المحافظ الرقمية E-Wallets في تعزيز الشمول المالي – تجربة الهند، كينيا، البرازيل

مذكرة مكملّة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية

تحت إشراف:

د. سوسن زيرق

من إعداد الطالبين:

▪ مراد نمر

▪ حسين شبلي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أيمن تريرات	أستاذ محاضر – ب-	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
سوسن زيرق	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا، مقررا
جمال الدين ترفاس	أستاذ محاضر – ب-	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد الكريم، وعلى اله وصحبه أجمعين وبعد :
اول من يحمد ويشكر هو الله الواحد الأحد الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل الثمين ، وألهمنا
الصبر لاجتياز كل هذه السنوات.

اهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سببا في وجودي، وساندوا خطاي، وساروا بي نحو النجاح،
إلى هديتي من الله: أمي وأبي، عسى ان يكون هذا العمل صدقة جارية عني وعنكما.
إلى القلوب التي لن تكرر، إلى السند و الأمان، إلى اليد التي امسك بها عند ضعفي، إلى
عضدي

وعزوتي: إخوتي حفظكم الله ورعاكم .

إلى كل العائلة الكريمة، وإلى كل الأصدقاء الأوفياء ولمن ساعدوني وكانوا دائما بجانبني.
إلى مؤطر هذا العمل الدكتور " زيرق سوسن " لها خالص الشكر و التقدير والاحترام لإرشادنا
وتوجيهنا اقدر كل جهودك الكبيرة في مختلف الأوقات، جعلها الله في ميزان حسناتك .
الى كل من كان سببا في وصولي لهذه المرحلة وكانت له يد معونة من بعيد أو من قريب.
وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل هذا العمل منفعة للجميع.

مراد

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد الكريم، وعلى اله وصحبه أجمعين وبعد :
أول من يحمد ويشكر هو الله الواحد الأحد الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل الثمين ، وألهمنا
الصبر لاجتياز كل هذه السنوات.

اهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سببا في وجودي، وساندوا خطاي، وساروا بي نحو النجاح،
إلى هديتي من الله: أمي وأبي، عسى ان يكون هذا العمل صدقة جارية عني وعنكما.
إلى القلوب التي لن تكرر، إلى السند و الامان، الى اليد التي امسك بها عند ضعفي، إلى
عضدي

وعزوتي: إخوتي حفظكم الله ورعاكم .

إلى كل العائلة الكريمة، وإلى كل الأصدقاء الأوفياء ولمن ساعدوني وكانوا دائما بجانبني.
إلى مؤطر هذا العمل الدكتور " زيرق سوسن " لها خالص الشكر و التقدير والاحترام لإرشادنا
وتوجيهنا اقدر كل جهودك الكبيرة في مختلف الأوقات، جعلها الله في ميزان حسناتك .
الى من كان سببا في وصولي لهذه المرحلة وكانت له يد معونة من بعيد أو من قريب.
وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل هذا العمل منفعة للجميع.

حسين

الشكر

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم "

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل .
في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يحط الحروف ليجمعها في كلمات ...تتبعثر الأحرف وعبثا أن
نحاول تجميعهما في سطور...سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لها في نهاية المطاف إلا قليلا من
الذكريات وصورا تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا .. فواجب علينا شكرهم

نتوجه بجزيل الشكر ولامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل...

إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وأخص بذكر الأستاذة الفاضلة و الكريمة " زيرق سوسن" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة

سدد الله خطاها وحفظها من كل سوء

وإلى كل من مد يد العون من قريب وبعيد ولو بكلمة طيبة .

المخلص

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة الجوانب النظرية والتطبيقية للتجارب الدولية في الهند وكينيا والبرازيل، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات وتحليل البيانات والإحصائيات ذات الصلة، وتوصلت الدراسة إلى أن المحافظ الرقمية ساهمت في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتقليل الاعتماد على النقد، ودمج الفئات غير المتعاملة مع البنوك ضمن النظام المالي الرسمي، كما أظهرت النتائج أن نجاح هذه التجارب ارتبط بالدعم المالي، وتطور البنية التحتية الرقمية، وانتشار الهواتف المحمولة، والابتكار المالي، وأوصت الدراسة بتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير الأطر التنظيمية، ونشر الثقافة المالية الرقمية لدعم الشمول المالي المستدام.

الكلمات المفتاحية:

المحافظ الرقمية، الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، المدفوعات الإلكترونية، الخدمات المالية الرقمية.

Abstract:

This study aimed to analyze the role of digital wallets in enhancing financial inclusion through examining both theoretical and practical aspects, with a focus on the experiences of India, Kenya, and Brazil, the study adopted a descriptive-analytical approach based on reviewing relevant literature and analyzing available data and statistics, the findings revealed that digital wallets have significantly facilitated access to financial services, reduced reliance on cash, and integrated unbanked populations into the formal financial system, the results also showed that the success of these experiences was driven by government support, advanced digital infrastructure, widespread mobile phone usage, and financial innovation, the study recommends strengthening digital infrastructure, improving regulatory frameworks, and promoting digital financial literacy to achieve sustainable financial inclusion.

Keywords:

Digital Wallets, Financial Inclusion, Financial technology, Electronic Payments, Digital financial services.

الفهرس

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر و التقدير	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والمحافظ الرقمية	24-2
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية الشمول المالي	13-3
المطلب الأول : نشأة مصطلح الشمول المالي وتعريفه	3
نشأة الشمول المالي	3
تعريف الشمول المالي	4
المطلب الثاني : خصائص وأهمية وأهداف الشمول المالي	6-5
خصائص الشمول المالي	5
أهمية الشمول المالي	5
أهداف الشمول المالي	6
المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي ومؤشراته	6
أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب التحالف الدولي للشمول المالي ومجموعة العشرين	6

9	أبعاد الشمول ومؤشرات القياس حسب البنك الدولي
12-11	المطلب الرابع : مبادئ الشمول المالي والركائز الأساسية لتحقيقه
11	مبادئ الشمول المالي
12	الركائز الأساسية لتحقيقه
20-13	المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول المحافظ الرقمية
13	المطلب الأول : ماهية المحفظة الرقمية
13	تعريف المحفظة الرقمية
14	أنواع المحافظ الرقمية
14	المطلب الثاني: مزودو المحافظ الرقمية
15	المطلب الثالث : خدمات المحفظة الرقمية
17	المطلب الرابع: أهمية المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي
23-19	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
19	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
19	عرض الدراسات السابقة باللغة العربية
20	عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
23-21	المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة الحالية
21	المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
22	القيمة المضافة للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة
24	خلاصة الفصل
57-26	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي - تجربة الهند، كينيا، البرازيل
26	تمهيد
30-27	المبحث الأول : عرض النظم المالية الرقمية في الدول محل الدراسة
27	المطلب الأول : النظام المالي الرقمي في الهند
28	المطلب الثاني : النظام المالي الرقمي في كينيا
29	المطلب الثالث : النظام المالي الرقمي في البرازيل
46-31	المبحث الثاني : دور المحافظ الرقمية في الشمول المالي في الدول محل الدراسة

31	المطلب الأول : تجربة الهند
36	المطلب الثاني : تجربة كينيا
41	المطلب الثالث : تجربة البرازيل
58-47	المبحث الثالث: مقارنة بين الدول محل الدراسة
47	المطلب الأول : مقارنة عوامل النجاح
54	المطلب الثاني : مقارنة التحديات
59	خلاصة الفصل
65-61	خاتمة

قائمة الجدول

الصفحة	العنوان	الرقم
31	مؤشرات الشمول المالي في الهند خلال الفترة (2016-2024)	01
33	استخدام المحافظ الرقمية حسب الفئة العمرية في الهند خلال سنة 2024	02
33	استخدام المحافظ الرقمية حسب الموقع الجغرافي في الهند خلال سنة 2024	03
34	استخدام المحافظ الرقمية حسب الدخل في الهند خلال سنة 2024	04
35	تطور مؤشرات المحافظ الرقمية في الهند خلال الفترة (2016-2024)	05
36	مؤشرات الشمول المالي في كينيا خلال الفترة (2016-2024)	06
38	استخدام المحافظ الرقمية حسب الفئة العمرية في كينيا سنة 2024	07
39	استخدام المحافظ الرقمية حسب الموقع الجغرافي في كينيا خلال سنة 2024	08
39	استخدام المحافظ الرقمية حسب الدخل في كينيا خلال سنة 2024	09
40	تطور مؤشرات المحافظ الرقمية في كينيا خلال الفترة (2016-2024)	10
42	مؤشرات الشمول المالي في البرازيل خلال الفترة (2016-2024)	11
44	استخدام المحافظ الرقمية حسب الفئة العمرية في البرازيل سنة 2024	12
44	استخدام المحافظ الرقمية حسب الموقع الجغرافي في البرازيل خلال 2024	13
45	استخدام المحافظ الرقمية حسب الدخل في البرازيل خلال سنة 2024	14
46	تطور مؤشرات المحافظ الرقمية في البرازيل خلال الفترة (2016-2024)	15
53	مقارنة عوامل نجاح المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول (الهند- كينيا- البرازيل)	16
57	مقارنة التحديات (الهند- كينيا - البرازيل)	17

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأبعاد الرئيسية للشمول المالي	9
02	أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي	11
03	عوامل نجاح تجربة الهند في استخدام المحافظ الرقمية لتعزيز الشمول المالي	48
04	عوامل نجاح تجربة كينيا في استخدام المحافظ الرقمية لتعزيز الشمول المالي	50
05	عوامل نجاح تجربة البرازيل في استخدام المحافظ الرقمية لتعزيز الشمول المالي	52

مقدمة

أ- توطئة :

مع التقدم التكنولوجي وانتشار استخدام الهواتف الذكية، ظهرت المحافظ الرقمية كأحد الحلول الحديثة التي ساعدت على تسهيل التعاملات المالية اليومية، إذ تتيح هذه المحافظ للأفراد حفظ الأموال، وإجراء عمليات الدفع و التحويل، وسداد الفواتير بطريقة سهلة وآمنة دون الحاجة إلى زيارة البنوك أو الاعتماد على الوسائل التقليدية، وقد ساهم ذلك في توفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف المرتبطة بالخدمات المالية.

وتلعب المحافظ الرقمية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي، خاصة بين الفئات التي لا تملك حسابات مصرفية أو تعيش في مناطق بعيدة عن الخدمات البنكية، فمن خلال هذه المحافظ، أصبح بإمكان عدد أكبر من الأفراد الدخول إلى النظام المالي والمشاركة في الأنظمة الاقتصادية، مثل الشراء والادخار وتحويل الأموال، كما تساعد المحافظ الرقمية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني وزيادة فرص الوصول إلى العملاء.

وبذلك تمثل المحافظ الرقمية أداة فعالة في تحقيق الشمول المالي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعم جهود التنمية، من خلال دمج أكبر عدد ممكن من الأفراد في النظام المالي الرسمي وتحسين جودة الخدمات المالية المقدمة لهم.

ب- الإشكالية:

إلى أي مدى تسهم المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي ؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما الآليات التي تعتمد عليها المحافظ الرقمية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية ؟
- ✓ كيف تعمل المحافظ الرقمية على تقليص الفجوة المالية بين الفئات الاجتماعية المختلفة؟
- ✓ ما هي أبرز التحديات التي واجهت استخدام المحافظ الرقمية في تحقيق الشمول المالي في الهند وكينيا والبرازيل؟

ج- فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الرئيسية: تسهم المحافظ الرقمية بشكل إيجابي وفعال في تعزيز الشمول المالي .

الفرضيات الفرعية :

- ✓ الفرضية الأولى: تعتمد المحافظ الإلكترونية على آليات الدفع الإلكتروني، والتحويلات الفورية، والتطبيقات المحمولة لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

- ✓ الفرضية الثانية: تعمل المحافظ الرقمية في تقليص الفجوة المالية بين الفئات المجتمعية من خلال توسيع الاستفادة من الخدمات المالية.

✓ **الفرضية الثالثة:** واجهت المحافظ الرقمية عدة تحديات تقنية وتنظيمية وبشرية قد تحد من فعاليتها في تعزيز الشمول المالي في الدول محل الدراسة.

د- أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الأهمية المتزايدة للمحافظ الرقمية في تطوير الأنظمة المالية الحديثة ؛
- ✓ الدور الفعال للمحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي وإدماج المهمشين ماليًا؛
- ✓ حاجة الدول، خاصة النامية، إلى حلول مالية مبتكرة لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية؛
- ✓ التطور السريع في مجال التكنولوجيا المالية (Fin Tech) وتأثيره على الخدمات المالية.

هـ- أهداف الدراسة :

- ✓ توضيح مفهوم المحافظ الرقمية وبيان أنواعها وآليات عملها في الأنظمة المالية الحديثة؛
 - ✓ تحليل دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي خاصة في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة؛
 - ✓ دراسة تجارب بعض الدول التي نجحت في توظيف المحافظ الرقمية لتوسيع نطاق الخدمات المالية ومختلف التحديات التي واجهتها في سبيل تحقيق الشمول المالي.
- و- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين التكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية، وتدعيم البنوك والمؤسسات المالية في تطوير استراتيجيات رقمية فعالة والمساهمة في إثراء الأدبيات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالتحول الرقمي والشمول المالي.

ز- حدود الدراسة :

- ✓ **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على دور المحافظ الرقمية دون التوسع في باقي أدوات التكنولوجيا المالية.
- ✓ **الحدود الجغرافية:** تقتصر الحدود الجغرافية لهذه الدراسة على كل من الهند وكينيا والبرازيل، باعتبارها نماذج رائدة في استخدام المحافظ الرقمية لتعزيز الشمول المالي.
- ✓ **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2024، باعتبارها فترة شهدت تطورًا ملحوظًا في استخدام المحافظ الرقمية وتعزيز الشمول المالي في الدول محل الدراسة.

-منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح والأسئلة الفرعية وللتحقق من صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري للمفاهيم والمعلومات المتعلقة بمتغيري الدراسة مع الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي الخاص بدراسة التجارب الدولية.

ط- صعوبات الدراسة:

✓ عدم وجود مصادر كافية للدراسة العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة؛

✓ عدم امتلاك الإمكانات الإحصائية.

ي- هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي وللتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم موضوع دراستنا إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري للشمول المالي والمحافظ الرقمية، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتعلق المبحث الأول بأهمية الشمول المالي وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، المطلب الأول كان يدور حول نشأة مصطلح الشمول المالي وتعريفه، والمطلب الثاني حول خصائص وأهمية وأهداف الشمول المالي، و المطلب الثالث حول إبعاد الشمول المالي ومؤثراته، والمطلب الرابع حول مبادئ وركائز الشمول المالي، أما المبحث الثاني فقد تعرفنا فيه على مفاهيم عامة عن المحافظ الرقمية الذي قسمناه إلى ثلاث مطالب، حيث تعرفنا في المطلب الأول على مفهوم المحافظ الرقمية، ثم في المطلب الثاني تعرفنا فيه على أنواع المحافظ الرقمية و مزودي المحافظ الرقمية، أما في المطلب الثالث تعرفنا فيه على الخدمات التي تقدمها المحافظ الرقمية والمطلب الرابع حول أهمية المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي، وفي الأخير ختمنا الفصل بالمبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى بعض الدراسات السابقة حول موضوعنا، والذي تم تقسيمه إلى مطلبين، فكان المطلب الأول يخص عرض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، والمطلب الثاني يخص القيمة المضافة للدراسة الحالية تشمل المقارنة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني : بعنوان الدراسة التطبيقية لدور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي مع التطرق لتجربة كل من الهند، كينيا، البرازيل، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان عرض النظم المالية الرقمية في الدول محل الدراسة حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول النظام المالي الرقمي في الهند، أما المطلب الثاني النظام المالي الرقمي في كينيا والمطلب الثالث يخص النظام المالي الرقمي في البرازيل، أما المبحث الثاني فخصصناه لدور المحافظ الرقمية في الشمول المالي للدول محل الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب الأول تجربة الهند والمطلب الثاني تجربة كينيا، أما المطلب الثالث يخص تجربة البرازيل والمبحث الثالث خصصناه لمقارنة بين الدول محل الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي والمحافظ الرقمية

تمهيد

يعد الشمول المالي من المفاهيم الحديثة التي تهدف إلى تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بسهولة وأمان وبكلفة مناسبة، وقد أسهم التطور التكنولوجي، لاسيما في مجال التكنولوجيا المالية، في تعزيز هذا المفهوم من خلال ظهور المحافظ الرقمية كوسيلة فعالة لتقديم الخدمات المالية.

وتعد المحافظ الرقمية أداة مهمة لدعم الشمول المالي، إذ تتيح إجراءات المعاملات المالية إلكترونياً دون الحاجة إلى التعامل المصرفي التقليدي، مما يسهم في توسيع قاعدة المستفيدين وتقليل الفجوة المالية.

في هذا الفصل سنعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والمحافظ الرقمية، إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة وهذا من خلال التقسيم التالي:

- ماهية الشمول المالي؛
- مفاهيم عامة عن المحافظ الرقمية؛
- الدراسات السابقة والقيمة المضافة للدراسة الحالية.

المبحث الأول : ماهية الشمول المالي

يعد الشمول المالي أحد المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى ضمان إتاحة الخدمات المالية الرسمية و استخدامها من قبل جميع فئات المجتمع، خاصة الفئات محدودة الدخل والمهمشة، ويبرز هذا المفهوم كأداة أساسية لتعزيز الاستقرار المالي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تسهيل الوصول إلى المنتجات المالية بطريقة آمنة وميسرة.

المطلب الأول: نشأة مصطلح الشمول المالي وتعريفه

سنتناول في هذا المطلب ظهور مصطلح الشمول المالي وذلك ضمن سياق تاريخي، مع ذكر مجموعة من التعريفات التي جاءت بها المنظمات والهيئات المالية الدولية.

1- نشأة مصطلح الشمول المالي: ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشتون وثرثت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية.¹

وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي العالمي.²

¹ ALEXANDRA ZINS LAURENT WEILL, THE DETERMINANTS OF FINANCIAL INCLUSIONS IN AFRICA, REVIEW OF DEVELOPEMENT FINANCE, 2016, pp 45- 46.

² سمير عبد الله وحبيب حن، علي جباين، محمد حتاوي، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) القدس ورام الله فلسطين، 2016، ص 15.

2- تعريف الشمول المالي: يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره العالمي الصادر عام 2014، تحت عنوان تقدير التنمية المالية العالمية Global Financial development Report على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات القادرين على الوصول إلى الخدمات المالية.¹

كما يعرف الشمول المالي على أنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع الشرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل لتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد.²

ولقد عرفت مجموعة العشرين **G20** ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي **AFI** على أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادي وشفاف وبتكاليف معقولة.³

كما عرفت كل من منظمة **OECD** والشبكة الدولية للتثقيف المالي **INFE** المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه العملية التي من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاقتصادي.

¹ صورية شلبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، العدد 04، 2019، ص 106.

² عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي متطلبات تبني استراتيجية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة ، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية صندوق النقد العربي، 2015، ص2.

³ بلحشر عائشة، مسعد خالد ، الشمول المالي، وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذج، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 140.

المطلب الثاني : خصائص وأهمية وأهداف الشمول المالي

التعمق في فهم ظاهرة الشمول المالي يتوجب علينا التعرف على أهم الخصائص المميزة لها، إلى جانب أهمية وأهداف الشمول المالي.

1- خصائص الشمول المالي

تشير جميع الدراسات والتعاريف التي وضعتها المنظمات الدولية إلى جملة من العناصر الأساسية التي يمتاز بها مفهوم الشمول المالي والتي تتمثل في:¹

- **العموم:** من خلال استهداف جميع فئات المجتمع، بما فيهم محددي الدخل؛
- **التنوع:** بتقديم خدمات ومنتجات مالية متنوعة، تتضمن الحسابات المصرفية والمدخرات والتمويلات قصيرة و متوسطة الأجل والتأجير التمويلي، الرهون العقارية والتأمين والمدفوعات والتحويلات المالية المحلية والدولية و برامج التقاعد؛
- **السعر:** بتقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة، بحيث تناسب جميع شرائح المجتمع؛
- **الجودة:** من خلال مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم؛
- **الوقت:** بتوفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات؛
- **التوسع :** من خلال الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل.

2- أهمية الشمول المالي: تكمن أهمية الشمول المالي في إثاره الإيجابية على الاستقرار والنمو الاقتصادي،

ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي على الصعيدين الكلي والجزئي في النقاط التالية:²

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** تمثل إستراتيجية الشمول المالي المكون الرئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الإسهام في:

- القضاء على الفقر وتحسين الدخل؛
- الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي ومساعدة المزارعين؛
- تحسين الظروف الصحية وتحقيق الرفاهية من خلال تحفيز الادخار؛
- تعزيز جودة التعليم وتقليص عمالة الأطفال؛
- دعم المساواة بين الجنسين من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة.

¹ أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد02، المركز الجامعي بركة، الجزائر، 2021، ص648.

² حمدوش وفاء، عماني لمياء، أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 07، العدد25، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021، ص112.

3- أهداف الشمول المالي: يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف لتحقيق التنمية المستدامة، والتي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030 وتتمثل في :

- تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي: فلا يمكن تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المالي، وفي المقابل لا يحدث استقرار مالي مع وجود فئات واسعة من المستبعدين ماليا واجتماعيا واقتصاديا، ومن أهم إسهامات الشمول المالي ما يلي

• كفاءة عملية الوساطة المالية من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي؛

• زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية؛¹

- تعزيز قدرة الأفراد على الإدماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: إن وصول الدمج المالي إلى احتواء اللاجئين والمتضررين من الأزمات عموما عبر العالم يعد جزءا من المسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

- أتمنة النظام المالي: وهو يقصد به بالممكنة أو التشغيل الآلي، حيث يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمنة هذه الخدمات بما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات.²

المطلب الثالث : أبعاد الشمول المالي ومؤشراته

1 - أبعاد الشمول المالي ومؤشرات القياس حسب التحالف الدولي للشمول المالي ومجموعة العشرين:

قام التحالف الدولي للشمول المالي AFI بالعمل على إعداد رابطة عمل تجمع البيانات للشمول المالي بهدف وضع أبعاد ومعايير لقياس الشمول المالي والتي تتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي:

1-1- بعد الوصول للخدمات المالية: حيث يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول، تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي، مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي)، ومن بين مؤشرات القياس:³

¹ محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص122.

² أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة مقارنة : الجزائر، تونس والمغرب، مجلة دراسات و أبحاث: المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2018، ص751.

³ بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته - الأردن والجزائر نموذجاً. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، جوان 2020، ص148.

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
 - عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع؛
 - حسابات النقود الإلكترونية؛
 - مدى الترابط بين النقاط تقديم الخدمة؛
 - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
- 1-2 - بعد استخدام الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويقاس هذا البعد من خلال المؤشرات التالية:¹
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
 - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
 - عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
 - نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- 1-3 - بعد جودة الخدمات المالية:** يقصد بالجودة قدرة الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها الخدمات المالية احتياجات العملاء، ومن هذا الأساس تم وضع مجموعة من المؤشرات لقياس بعد جودة الخدمات المالية المقدمة تقوم على العناصر التالية:²
- **القدرة على تحمل التكاليف:** يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وخاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال:
- متوسط التكلفة الشهرية؛
 - متوسط الرسوم السنوية؛
 - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان؛
 - نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات باهظة الثمن.
- **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دوراً حاسماً في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات، ويمكن قياس الشفافية من خلال المؤشرات التالية:

¹ بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، مجلد 14، العدد 03، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 216.

² بهناس العباس وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 217.

- نسبة العملاء الذين أفادوا بأنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية بداية انعقاد القرض المالي؛
- وجود نموج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.
- **الراحة والسهولة:** يقيس وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية وذلك من خلال المؤشرات التالية :
- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في فروع المؤسسات المالية؛
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية.
- **حماية المستهلك:** وذلك من خلال جملة من القوانين والأنظمة المصممة لحماية حقوق المستهلك وحمايتها، من خلال ضمان توفير خدمات مالية آمنة بشكل عادل وأكثر شفافية من جانب مقدمي الخدمات.
- **التثقيف المالي:** حيث يعتبر من المفاهيم المرتبطة بالشمول المالي، والذي هو عبارة عن مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك، وقياس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
- **المديونية:** وتعتبر سمة هامة للتعامل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد لفترة زمنية معينة.
- **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات ، وذلك من خلال:
- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات؛
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي؛
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

- البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية والذي يقاس من خلال :

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية، مثل البنوك، مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (إيداعات أو سحب)؛

- البعد الثاني: الادخار والذي يقاس من خلال:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهرا ماضية، باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (كالبنوك، مكاتب البريد، وغيره)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهرا ماضية، باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلاف ذلك (كالمنازل مثلا)، خلال 12 شهرا الماضية.

- البعد الثالث: الإقراض والذي يقاس من خلال:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا ماضية، من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا ماضية، من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الأسرة والأصدقاء.

- البعد الرابع: المدفوعات والتي تقاس من خلال:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهرا الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي أو إرسال الأموال لأفراد الأسرة الذي يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهرا الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهرا الماضية؛

- البعد الخامس: التأمين والذي يقاس من خلال:

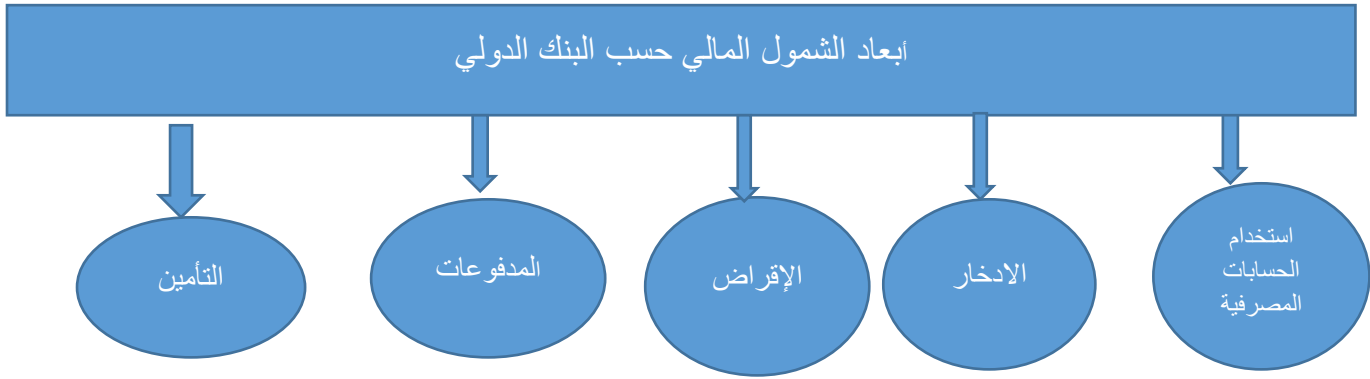
- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة أو الغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية كهطول الأمطار والعواصف.

وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي والمسماة (قاعدة بيانات Global Findex) والمعدة من طرف مجموعة البنك الدولي، المصدر الأكثر موضوعية في مجال الحصول على بيانات شاملة حول إمكانية الحصول على خدمات مالية رسمية وغير رسمية واستخدامها.

ويشمل هذا المؤشر بيانات مستقاة مما يفوق 150 بلدا، حيث يجمع معلومات عن 506 مؤشر من 1000 شخص على الأقل في كل بلد فوق سن 15 عاما، بحيث تكون العينة ممثلة للمستوى الوطني ومختارة بشكل عشوائي، تقوم على جمع المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسكانية، والقدرة على الحصول على الخدمات المالية أو استخدامها .

وقد صدرت النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي عام 2011، وتم إصدار النسخة الثانية في عام 2015 و تتضمن بيانات عام 2014، في حين صدرت النسخة الأخيرة عام 2018 وتتضمن بيانات عام 2017.¹ وفيما يلي شكل يوضح أبعاد الشمول المالي :

الشكل رقم (2): أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي



المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على ما سبق.

المطلب الرابع : مبادئ الشمول المالي والركائز الأساسية لتحقيقه:

يرتكز الشمول المالي على العديد من المبادئ والركائز تتضمن إتاحة الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع ويتم تحقيق ذلك من خلال العديد من الآليات.

1- مبادئ الشمول المالي: قامت مجموع العشرين (G20) عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة لتحقيق الشمول المالي، والذي تتلخص فيما يلي:²

- **القيادة :** ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعد الشمول المالي للحد من الفقر؛

¹ بورزانة أيمن، حمدوش وفاء، الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد98، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي، مجلة إلكترونية، جويلية 2020، ص ص 26- 27.

² ياسر برنیه، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد01، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2021، صص07-08.

- **التنوع:** تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة؛
- **الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية؛
- **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون حماية المستهلك المالي مبنية على توجيهات حكومية واضحة، ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء؛
- **التمكين:** زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء؛
- **التعاون:** إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية؛
- **المعرفة:** إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية؛
- **النسبية:** يعني بناء السياسة العامة والإطار التنظيمي واعتماد تشريعات على النحو الذي يضمن وجود نوع من التناوب والتوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر الناجمة عنها؛
- **الإطار المرجعي:** الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال.
- 2- **الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي:** وتتمثل الركائز الأساسية التي يقوم عليها الشمول المالي في:¹
 - 2-1 - **دعم البنية التحتية المالية:** بتحديد أولويات تطوير البنية التحتية، والتي تساعد على تعزيز فرص وصول الأفراد للخدمات المالية، ويمكن أن تتضمن ما يلي:
 - توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛
 - تعزيز الانتشار الجغرافي؛
 - الاستفادة من التطورات التكنولوجية من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يضمن تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفعالية أعلى لكافة فئات المجتمع؛
 - 2-2 - **حماية مستهلكي الخدمات المالية:** حيث يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي وذلك من خلال:
 - التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة؛
 - توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية؛
 - حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابية ومناسبة تراعي حقوقهم؛
 - توعية وتثقيف العملاء بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

¹ فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، العدد 77، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص ص 07-

2-3 - تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للجميع، حيث يقع على عاتق مقدمي هذه الخدمات مهمة تطويرها أخدين في الاعتبار ما يلي:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات المالية؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات، مما يضمن التنوع والجودة والتكلفة المعقولة والشفافية؛
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء؛
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية.

2-4 - التثقيف المالي: يتعين على كل دولة الاهتمام بهذا الموضوع، بإعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المحافظ الرقمية

تعتبر المحافظ الرقمية من الأدوات الإلكترونية التي تتيح للمستخدمين حفظ وإدارة وسائل الدفع مثل البطاقات البنكية أو العملات الرقمية عبر الهاتف أو الحاسوب، بدلا من حمل النقود أو البطاقات التقليدية.

المطلب الأول: ماهية المحفظة الرقمية

يعد مفهوم المحافظ الرقمية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة التطور المتسارع في تقنيات الدفع الإلكتروني والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، وتساهم بشكل إيجابي ودو دلالة إحصائية في تعميق الشمول المالي.

1- تعريف المحفظة الرقمية: من الناحية الاصطلاحية، تعرف المحفظة الرقمية بأنها نظام إلكتروني قائم على البرمجيات يهدف إلى تخزين معلومات الدفع الخاصة بالمستخدم مثل بيانات البطاقات أو الحسابات بصورة آمنة، بحيث تمكنه من تنفيذ عمليات الشراء والسداد عبر الإنترنت أو من خلال التطبيقات المختلفة بسهولة و كفاءة.

وعرفت منصة Investopedia المحفظة الرقمية بأنها نظام إلكتروني قائم على البرمجيات يخزن معلومات الدفع بشكل آمن لاستخدامها في عمليات الدفع عبر المواقع والتطبيقات الإلكترونية.¹

ويمكن تعريف المحافظ الرقمية على أنها تطبيقات مالية إلكترونية تتيح للمستخدمين تخزين القيمة النقدية و إجراء المعاملات المالية، وسداد المدفوعات، والشراء عبر منصات رقمية دون الحاجة إلى استخدام النقد التقليدي، مما يساهم في تطوير نظم الدفع وتعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.²

¹ هاجد عبد الهادي العتيبي، المحافظ الإلكترونية : دراسة تأصيلية، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية ، العدد 27، 2022، ص6-7

²Augi Ciptarianto & Yudo Anggoro, E-WALLET: Application penetration for financial inclusion in Indonesia, International journal of Current science researsh and Review, 2022, p5.

-أنواع المحافظ الرقمية

يمكن تصنيف المحافظ الرقمية إلى عدة أنواع وفق طبيعة الجهة المقدمة للخدمة، وألية التشغيل، ونطاق الوظائف المالية التي توفرها، وهو تصنيف يعكس تطور البنية الرقمية للخدمات المالية وفيما يلي أهم الأنواع:¹

2-1- المحافظ المصرفية (BANK – issued wallets): تصدرها المؤسسات المصرفية وترتبط بالحسابات البنكية للمستخدمين، مما يسمح بإجراء التحويلات، وسداد الفواتير وإدارة الأموال ضمن بيئة خاضعة للرقابة التنظيمية، وتمتاز هذه المحافظ بمستوى مرتفع من الأمان والتكامل مع الأنظمة المصرفية التقليدية.

2-2- محافظ شركات الاتصالات (Telecom wallets): تقدمها شركات الاتصالات كوسيلة دفع عبر الهاتف المحمول، وغالبا ما تستهدف الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، وتستخدم في تحويل الأموال الصغيرة، ودفع الخدمات، والمعاملات اليومية، مما يساهم في توسيع الوصول المالي.

2-3- محافظ شركات التكنولوجيا المالية (Fin Tech wallets): تطور بواسطة شركات متخصصة في الحلول الرقمية، وترتكز على سهولة الاستخدام والتكامل مع تطبيقات التجارة الإلكترونية وخدمات الدفع الحديثة، مما يعزز تجربة المستخدم ويشجع على انتشار المعاملات غير النقدية.

2-4- المحافظ المخزنة للقيمة (Stored-value wallets): تستخدم لتخزين رصيد مالي إلكتروني مسبق الدفع يمكن إنفاقه لاحقا، وتعمل كبديل للنقد، خصوصا في البيئات ذات الاعتماد العالي على المدفوعات الصغيرة.

2-5- المحافظ المتكاملة متعددة الخدمات (Integrated digital wallets): تتجاوز وظيفة الدفع لتشمل خدمات مالية إضافية مثل الادخار، والائتمان، وإدارة النفقات، وغالبا ما تكون جزءا من منصات رقمية شاملة تجمع بين التجارة والخدمات المالية.

2-6 - المحافظ المفتوحة والمغلقة وشبه المغلقة

- **المغلقة**: تستخدم داخل نظام جهة واحدة فقط (مثل متجر أو منصة محددة).

- **شبه مغلقة**: تستخدم لدى شبكة محددة من التجار.

- **المفتوحة**: تسمح بالسحب والتحويل والدفع على نطاق واسع، غالبا ما تكون مرتبطة بالبنوك.

المطلب الثاني : مزودو المحافظ الرقمية

يمثل مزودو المحافظ الرقمية البنية التشغيلية التي تتيح تنفيذ المعاملات الإلكترونية، وفيما يلي أهم الشركات الكبرى العالمية المزودة للمحافظ الرقمية:

1- شركات التكنولوجيا:

1-1- شركة Apple - محفظة Apple Pay: تعد شركة Apple من أبرز مزودي المحافظ الرقمية عالميا،

حيث تقدم خدمة Pay Apple التي تتيح تخزين بطاقات الدفع وإجراء المعاملات الإلكترونية عبر الهواتف الذكية

¹ Alois Nyanhete, The Role of International Mobile Remittances in Promoting Financial Inclusion and Developments, European Journal of Sustainable Development, 2017 , p258-260

باستخدام تقنيات الدفع اللاتلامسي، مما يسهم في تسريع انتشار المدفوعات الرقمية وتقليل الاعتماد على النقد، وهو ما يدعم الوصول إلى الخدمات المالية الحديثة ضمن إطار الشمول المالي.¹

1-2- شركة Google - محفظة Google Pay: توفر Google محفظة رقمية متكاملة تمكن المستخدمين من إجراء المدفوعات الإلكترونية، وتحويل الأموال، ودفع الفواتير عبر التطبيقات الذكية، وقد أدى انتشارها العالمي إلى تسهيل الولوج إلى الخدمات المالية الرقمية خاصة الدول النامية، مما يعزز دمج الفئات غير المتعاملة مع البنوك في النظام المالي الرسمي.²

1-3- شركة PayPal - المحفظة الرقمية PayPal: تعد PayPal من الشركات الرائدة عالمياً في تقديم خدمات المحافظ الرقمية والدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، حيث تسهم في تسهيل التحويلات المالية والتجارة الإلكترونية الدولية، كما تلعب دوراً مهماً في تطوير منظومة المدفوعات الرقمية ودعم الابتكار في الخدمات المالية.

2- شركات الدفع الإلكترونية:

1-2- شركة Ant Group - محفظة Alipay: تعتبر Alipay واحدة من أكبر المحافظ الرقمية في العالم، إذ تقدم خدمات رقمية متنوعة تشمل الدفع الإلكتروني والتحويلات والخدمات المالية المصغرة، مما يعزز إدماج الأفراد غير المشمولين مصرفياً في النظام المالي، خاصة في الاقتصاديات الناشئة.

2-2- شركة Tencent - محفظة WeChat Pay: تمثل WeChat Pay نموذجاً متقدماً للمحافظ الرقمية المدمجة داخل التطبيقات متعددة الخدمات، حيث تتيح إجراء المدفوعات اليومية والتحويلات المالية بسهولة، وهو ما ساهم في توسيع استخدام المدفوعات الرقمية وتعزيز الشمول المالي عالمياً.³

المطلب الثالث: خدمات المحفظة الرقمية

تمثل الخدمات التي تقدمها المحافظ الرقمية أحد أبرز مظاهر التحول في البيئة المالية الحديثة، وفيما يلي أهم الخدمات التي تقدمها المحافظ الرقمية :

1- خدمات الدفع والشراء الإلكتروني: تعد خدمات الدفع الإلكتروني الوظيفة الأساسية للمحافظ الرقمية، حيث تتيح للمستخدم تنفيذ عمليات الشراء عبر الإنترنت أو نقاط البيع باستخدام الهاتف الذكي أو التطبيقات الرقمية، هذه الآلية تلغي الحاجة إلى النقد أو البطاقات التقليدية، مما يقلل من التعقيد التشغيلي ويزيد من سرعة تنفيذ المعاملات، ومن منظور اقتصادي، يسهم الدفع الإلكتروني في تسريع الدورة النقدية داخل الاقتصاد، حيث تنتقل الأموال بين الأطراف بشكل فوري.⁴

¹Devakate, Soundrya et al., Financial Inclusion through Wallets and Mobile Banking, **World Journal of Advanced Research and Reviews**, 2025, p1905-1906

²IJCRT, **Digital Wallets and Financial Inclusion in Developing Economies**, 2025, p584-586

³World Bank & Arab Monetary Fund, **Digital Wallets/ E-Money Providers**, Arab Regional Fintech Working Group, 2020, p3-4

⁴ Institute of Financial Services Zug (IFZ) , **Digital wallets : Proposal for a Digital Wallets Taxonomy**, FH Zentralshweiz, Switzerland, 2024, p8-10

- خفض تكاليف المعاملات؛
- رفع الشفافية؛
- دعم الابتكار المالي؛
- تحسين الكفاءة المؤسسية؛
- توسيع المشاركة الاقتصادية.

وتمثل هذه النتائج انتقالاً نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة واستدامة.¹

المطلب الرابع : أهمية المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي

تلعب المحافظ الرقمية دوراً متزايد الأهمية في تحقيق الشمول المالي، إذ تمثل أداة حديثة تتيح لفئات واسعة من المجتمع خاصة غير المتعاملين مع البنوك الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وأمان، وتكمل أهمية المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي كما يلي:

1 - توسيع الوصول المالي وتقليل الفجوة الجغرافية: تعد القدرة على الوصول إلى المناطق النائية من أهم مزايا المحافظ الرقمية، حيث تقلل الاعتماد على الفروع المصرفية التقليدية، وقد أظهرت الدراسات أن خدمات الأموال الرقمية تستمر في العمل حتى في البيئات الهشة، مما يضمن استمرارية التدفقات المالية، وتؤكد تقارير United Nations Development Programme أن المحافظ الرقمية تساهم في دمج المجتمعات غير المخدومة مصرفياً، وتقليل التفاوتات الجغرافية، وتعزيز المرونة الاقتصادية في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

2 - خفض التكاليف وزيادة الكفاءة الاقتصادية: المعاملات النقدية التقليدية تنسم بارتفاع التكاليف التشغيلية، بينما توفر المحتفظ الرقمية بديلاً منخفض التكلفة وأكثر كفاءة، فهي تتيح التحويلات الفورية، وتقلل الحاجة إلى الوسطاء، وتدعم توزيع المدفوعات الاجتماعية بشكل أسرع وأكثر شفافية.

3 - دعم النشاط الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد الرسمي: تسهم المحافظ الرقمية في تسهيل مشاركة الأفراد والشركات الصغيرة في الاقتصاد الرسمي من خلال تمكين المدفوعات الرقمية ودعم التجارة الإلكترونية، هذا الدمج يعزز الشفافية المالية، ويدعم الجهود الحكومية لإدماج الخدمات الإلكترونية.²

4 - تعزيز الثقة والاندماج المالي طويل المدى: نجاح المحافظ الرقمية في تحقيق الشمول المالي يرتبط بدرجة الثقة في التكنولوجيا المالية والأطر التنظيمية الحامية للمستخدم، وعندما يشعر الأفراد بالأمان والشفافية، تزداد قابلية التبني.³

¹ Institute of Financial Services Zug (IFZ), op.cit, p8-10

² معنوق سهير محمود، علي إيمان حسن، سيد هناء محمود، دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، المجلد 35، العدد 1، 2021، ص 81-102.

³ Mia, K. L., Nguyen Thi, N. Q., & Cao, T. H, Trust in FinTech: A Systematic Literature Review of Key Determinants and Policy Lessons for Digital Finance in Vietnam. **British Journal of Business Sciences**, 2025, P 19.

5 - تعزيز الثقافة المالية والقدرات الرقمية: ترتبط المحافظ الرقمية غالبا ببرامج توعية مالية وتدريب رقمي، مما يرفع من مستوى الثقافة المالية لدى المستخدمين، هذا الجانب المعرفي يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول للخدمات المالية.

6 - المرونة الاقتصادية في البيئات الهشة : في حالات الأزمات أو ضعف البنية المصرفية، توفر المحافظ الرقمية قناة فعالة لاستثمار المعاملات المالية، ويمكن استخدامها لتحويل المساعدات أو دعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة.¹

7 - رفع كفاءة المعاملات وتعزيز الاستمرارية في الاستخدام: تسهم المحافظ الرقمية في تسريع العمليات المالية وخفض تكلفتها وتحسين تجربة المستخدم، مما يشجع الأفراد على الاعتماد على القنوات الرسمية بدل المعاملات النقدية.²

وتؤكد التجارب الدولية أن المحافظ الرقمية تمثل أداة تنموية متكاملة لتعزيز الشمول المالي، عبر توسيع الوصول، تقليل التكاليف، دعم النشاط الاقتصادي، وبناء الثقافة المالية، وتشير تحليلات Bank for International Settlements إلى أن دمج المحافظ الرقمية في الأطر التنظيمية الداعمة يساهم في تحقيق شمول مالي مستدام، ويعزز التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر عدالة وكفاءة.³

¹UNDP Accelerator Lab, **Digital Mobile Wallet Usage as a Catalyst for Financial Inclusion in Cameroon**, 2022, pp. 16-18

²Mandari,k, Sustainable e-wallet adoption and financial inclusion.JOBS, 6(1), 2025, .p88

³Bank for International Settlements, **Payment Aspects of Financial Inclusion in the Fintech Era**, April 2020,pp. 38-39

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة حول دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي من المجالات البحثية الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والمالية، خاصة في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي وانتشار خدمات التكنولوجيا المالية، فقد ركزت العديد من الدراسات على تحليل كيفية مساهمة المحافظ الرقمية كأحد أهم أدوات التمويل الرقمي في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

نعرض فيما يلي بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تتضمن متغيري موضوعنا في محتواها:

1- عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

- دراسة هاجد عبد الهادي العتيبي (2022) بعنوان المحافظ الإلكترونية : دراسة تأصيلية، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية ، العدد 27.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المحافظ الإلكترونية في تطوير النظام المالي، وبيان مساهمتها في تعزيز الشمول المالي، خاصة في ظل التحول الرقمي المتسارع، ومن نتائج الدراسة أن المحافظ الرقمية تساهم بشكل كبير في تقليل الاعتماد على النقد، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات غير المتعاملة مع البنوك، كما أكدت أن انتشار الهواتف الذكية وتطور البنية الرقمية يمثلان عاملين أساسيين في نجاح هذه الخدمات.

- دراسة وزانة أيمن، حمدوش وفاء (2020) بعنوان الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 98، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي، مجلة إلكترونية.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الشمول المالي وتحليل أبعاده المختلفة، بالإضافة إلى عرض أهم المؤشرات العالمية المستخدمة في قياسه، مع التركيز على كيفية تقييم مستوى الشمول المالي في الدول، ومن نتائج الدراسة أن الشمول المالي لا يقتصر على توفير الخدمات المالية فقط، بل يشمل أيضا مدى استخدامها بكفاءة وجودة، كما بينت وجود تفاوت كبير بين الدول المتقدمة والنامية في مؤشرات الشمول المالي، وأكدت أهمية تطوير الأنظمة المالية وتعزيز الابتكار لتقليص هذه الفجوة.

- دراسة أسيا سعدان، نصيرة محاجبية (2018)، بعنوان واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة مقارنة : الجزائر، تونس والمغرب مجلة دراسات و أبحاث : المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر.

سعت الدراسة إلى تقييم واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي، مع إجراء مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، من خلال تحليل مؤشرات الوصول للخدمات المالية واستخدامها، ومن نتائج الدراسة وجود تفاوت واضح بين الدول الثلاث، حيث سجلت الجزائر تأخرا نسبيا مقارنة بتونس والمغرب، خاصة استخدام المصرفية الحديثة، كما أبرزت الدراسة أن ضعف البنية التحتية المالية وقلة الابتكار المالي من أهم أسباب التأخر.

- دراسة محمد طرشي وآخرون (2019)، بعنوان متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر، مع التركيز على دور الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات الاتصال في توسيع نطاق الخدمات المالية، وتحديد أهم المتطلبات اللازمة لتعزيزه خاصة في ظل التحول الرقمي، ومن نتائج الدراسة أن الشمول المالي في الجزائر لا يزال محدودا نسبيا، ويرتبط ذلك بضعف استخدام الوسائل الرقمية وقلة الوعي المالي، كما أكدت أن تعزيز الشمول المالي يتطلب تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعميم الخدمات الإلكترونية.

2 - الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- دراسة Kgan, j., Khartit, K., & Jiwon, M (2023) بعنوان Digital Wallet Adoption and Economic Sustainability of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Developing Economy, International Conference on Africa's Sustainable.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر اعتماد المحافظ الرقمية على استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الأداء المالي، ودعم الشمول المالي في الدول النامية، ومن نتائج الدراسة أن استخدام المحافظ الرقمية يعزز الاستدامة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة، وتساهم في تسهيل عمليات الدفع والتحصيل، وتقلل من تكاليف المعاملات المالية، وتساعد في إدماج المشاريع الصغيرة ضمن النظام المالي الرسمي.

- دراسة Augi Ciptarianto & Yudo Anggoro (2022) بعنوان E-WALLET : Application penetration for Financial inclusion in Indonesia, International journal of Current science reseaarsh and Review.

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى انتشار استخدام المحافظ الإلكترونية في إندونيسيا ودورها في تعزيز الشمول المالي من خلال قياس معدل استخدام المحافظ الرقمية ودراسة تأثيرها على الفئات غير المتعاملة مع البنوك، وتحليل دورها في دعم الاقتصاد الرقمي، ومن نتائج الدراسة انتشار واسع لاستخدام المحافظ الرقمية في إندونيسيا، وساهمت في زيادة نسبة الشمول المالي بشكل ملحوظ، كما أن سهولة الاستخدام والتكلفة المنخفضة عوامل رئيسية في انتشارها.

- دراسة Devakate, Soundrya et al (2025) بعنوان Financial Inclusion through Wallets and Mobile Banking, World Journal of Advanced Research and Reviews.

تهدف الدراسة إلى تحليل دور المحافظ الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة مدى مساهمة المحافظ الرقمية في توسيع الوصول للخدمات المالية وتقييم دور الهاتف المحمول كوسيلة بديلة للنظام المصرفي التقليدي، وتحليل أثر هذه الأدوات على الفئات غير المتعاملة مع البنوك، ومن نتائج الدراسة المحافظ الرقمية تساهم بشكل كبير في تحسين الوصول للخدمات المالية، كما أن الهاتف المحمول أصبح أداة رئيسية لإدماج الفئات المحرومة ماليا، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين استخدام المحافظ الرقمية ومستوى الشمول المالي، والجمع بين المحافظ الرقمية والخدمات البنكية يعزز الكفاءة المالية.

- دراسة (2017) Alois NyanheteAlois Nyanhet بعنوان The Role of

International Mobile Remittances in Promoting Financial Inclusion and Developments, European Journal of Sustainable Development.

تناولت الدراسة دور التحويلات المالية الدولية عبر الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي والتنمية، حيث هدفت إلى تحليل تأثير هذه التحويلات على الاقتصاديات النامية، وأظهرت نتائجها أن خدمات التحويلات الرقمية، بما فيها المحافظ الرقمية، ساهمت في تسهيل تدفق الأموال عبر الحدود، وتحسين مستوى المعيشة، ودعم النشاط الاقتصادي، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود، وبذلك تؤكد هذه الدراسة المحافظ الرقمية والتحويلات عبر الهاتف المحمول تمثلاً أدوات فعالة لتعزيز الشمول المالي.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة الحالية

1 - المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

1-1- من حيث موضوع الدراسة: اتجهت معظم الدراسات إلى تحليل دور المحافظ الرقمية كأداة تكنولوجية حديثة في تعزيز الشمول المالي، حيث ركزت على قدرتها في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات غير المتعاملة مع البنوك، وقد تناولت هذه الدراسات العلاقة بين انتشار المحافظ الرقمية ومستوى الإدماج المالي، مع التركيز على تقليل الفجوة المالية وتحسين كفاءة نظم الدفع الإلكترونية.

أما الدراسة الحالية فتتقاطع مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع المحافظ الرقمية كألية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنها تتجاوز الطرح العام لتبحث بصورة أكثر عمقا في آليات التأثير المباشر للمحافظ الرقمية على أبعاد الشمول المالي (الوصول، الاستخدام، الجودة)، وليس مجرد انتشار الخدمة فقط.

1-2- من حيث الهدف: هدفت أغلب الدراسات السابقة إلى:

- قياس أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بشكل عام؛
 - تحليل دور وسائل الدفع الرقمية في توسيع قاعدة المستخدمين للخدمات المالية؛
 - إبراز أهمية المحافظ الرقمية في تقليل التكاليف المالية وتحسين الشفافية.
- في المقابل، تهدف الدراسة الحالية إلى:

- تحليل الدور النوعي للمحافظ الرقمية في تحقيق الشمول المالي؛
- دراسة الأثر الفعلي لاستخدام المحافظ الرقمية على إدماج الفئات الهشة مالياً؛
- تقييم مدى مساهمة المحافظ الرقمية في تقليل الإقصاء المالي في بيئة محددة.

1-3- من حيث المنهجية: اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على المناهج الكمية باستخدام بيانات دولية أو مؤشرات عالمية للشمول المالي، كما ركزت بعض الدراسات على التحليل المقارن بين الدول أو على البيانات الثانوية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية.

بينما تتميز الدراسة الحالية باعتمادها على :

- تحليل تطبيقي عن تجارب دولية؛
- دراسة حالة لبيئة مالية محددة مع تحليل مقارنة مع بيئة مالية أخرى؛
- الربط بين المتغيرات السلوكية والتكنولوجية للمستخدمين.
- وهو ما يمنحها بعدا تحليليا أعمق من الدراسات ذات الطابع الوصفي العام .
- 1-4- من حيث النتائج:** توصلت الدراسات السابقة إلى مجموعة من النتائج أهمها :
- وجود علاقة إيجابية بين استخدام المحافظ الرقمية وتعزيز الشمول المالي؛
- مساهمة المحافظ الرقمية في تقليل تكاليف المعاملات المالية؛
- دورها في دمج الفئات غير المتعاملة مع البنوك في النظام المالي الرسمي.
- أما الدراسة الحالية فتسعى إلى تقديم نتائج أكثر تخصيصا.

2- القيمة المضافة للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

تتمثل القيمة المضافة للدراسة الحالية في عدة نقاط عملية مهمة، من أبرزها:

- 1-2 - سد الفجوة البحثية:** تسهم الدراسة الحالية في سد النقص الموجود في الأدبيات العربية التي تناولت دور المحافظ الرقمية بشكل متخصص في تحقيق الشمول المالي، حيث أن معظم الدراسات ركزت على التكنولوجية المالية بصفة عامة دون التعمق في المحافظ الرقمية تحديدا.
- 2-2 - تقديم تحليل أكثر تخصصا:** تضيف الدراسة الحالية قيمة علمية من خلال تحليل العلاقة المباشرة بين المحافظ الرقمية والشمول المالي، بدل المعالجة العامة لموضوع الابتكار المالي.
- 2-3 - البعد التطبيقي:** على عكس العديد من الدراسات النظرية، تقدم الدراسة الحالية تحليلا تطبيقيا من خلال دراسة حالة تجارب بعض الدول، يمكن أن يفيد صناع القرار في:
- تطوير سياسات الشمول المالي؛
- دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي؛
- تعزيز استعمال وسائل الدفع الرقمية؛
- 2-4 - إثراء الأدبيات الأكاديمية:** تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات من خلال :
- بناء نموذج تحليلي يربط بين المحافظ الرقمية وأبعاد الشمول المالي؛
- تقديم نتائج حديثة تتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة في القطاع المالي.
- 2-5 - دعم صناع السياسات المالية:** توفر الدراسة الحالية مؤشرات عملية تساعد البنوك المركزية والمؤسسات المالية على فهم دور المحافظ الرقمية في إدماج الفئات غير المخدومة ماليا، مما يدعم استراتيجيات الشمول المالي المستقبلي.

ويمكن القول أن الدراسة الحالية تتطلق من الأساس النظري الذي أرسته الدراسات السابقة، لكنها تضيف بعد تحليليا وتطبيقيا أكثر عمقا من خلال التركيز المباشر على المحافظ الرقمية كأداة استراتيجية لتحقيق الشمول المالي، مما يمنحها قيمة علمية مضافة تسهم في تطوير المعرفة الأكاديمية ودعم السياسات المالية الرقمية.

خلاصة :

تعرفنا في هذا الفصل على الإطار النظري للشمول المالي والمحافظ الرقمية، وهذا من خلال تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الشمول المالي، كما تعرفنا أيضا على نشأة الشمول المالي وتعريفه، أما في الجزء الثاني من هذا المبحث فقد تطرقنا إلى خصائص الشمول المالي وأهميته وأهدافه، وفي الجزء الثالث تناولنا أبعاد الشمول المالي ومؤثراته، أما في الجزء الأخير من هذا المبحث تطرقنا إلى مبادئ الشمول المالي وركائزه، وانتقلنا بعدها في المبحث الثاني إلى مفاهيم عامة عن المحافظ الرقمية حيث تطرقنا إلى أنواع المحافظ الرقمية والخدمات التي تقدمها، وأهميتها في تعزيز الشمول المالي، ثم ختمنا هذا الفصل في المبحث الثالث ببعض الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية والقيمة المضافة، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- المحافظ الرقمية ساعدت في توفير الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد غير المتعاملين مع البنوك، خصوصا في المناطق الريفية والنائية؛
- توفر المحافظ الرقمية طرقا سهلة وسريعة لتحويل الأموال ودفع الفواتير دون الحاجة للذهاب إلى المؤسسات المالية التقليدية؛
- استطاعت المحافظ الرقمية أن تلعب دورا حيويا في تمكين النساء والشباب من الوصول إلى خدمات مالية، مما ساهم في تقليل الفجوة المالية بين الفئات المختلفة؛
- كانت تكاليف المعاملات عبر المحافظ الرقمية أقل بكثير مقارنة بالطرق التقليدية، مما يجعلها وسيلة ملائمة خاصة للأشخاص ذوي الدخل المحدود؛
- تطور المحافظ الرقمية ساعد في توسيع نطاق خدمات الدفع لتشمل مجموعة واسعة من الشركات والمجالات مثل التجارة الإلكترونية، التبرعات، والمدفوعات الحكومية.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي

تجربة : الهند – كينيا- البرازيل

تمهيد:

بعد التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالمحافظ الرقمية ودورها في تعزيز الشمول المالي بجميع جوانبها، كان علينا القيام بدراسة تطبيقية من أجل تطبيق ما جاء في الجانب النظري في دراسة تطبيقية لمحاولة معرفة دور المحافظ الرقمية في تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الدفع، الادخار، الإئتمان، والتأمين، ويهدف هذا الفصل إلى دراسة تجارب ثلاث دول رائدة وهي : **الهند - كينيا - البرازيل**، وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة المقارنة باستخدام بيانات ثانوية وتقارير دولية و دراسات أكاديمية، ومن أجل الإلمام بأهم جوانب هذا الفصل وللإجابة عن تساؤلات الدراسة سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: عرض النظم المالية الرقمية في الدول محل الدراسة.
- المبحث الثاني: دور المحافظ الرقمية في الشمول المالي في الدول محل الدراسة.
- المبحث الثالث : مقارنة بين الدول محل الدراسة.

المبحث الأول: عرض النظم المالية الرقمية في الدول محل الدراسة

وقد خصص هذا المبحث لدراسة النظم المالية الرقمية المعتمدة في كل من الهند وكينيا والبرازيل، من خلال إبراز خصائص الأنظمة المالية الرقمية وآليات عملها وتوضيح دورها في دعم الشمول المالي، وتحقيق التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الدول محل الدراسة.

المطلب الأول: النظام المالي الرقمي في الهند

يعد النظام المالي الرقمي في الهند نموذجا متطورا يعتمد على بنية تحتية رقمية وأنظمة دفع فوري تعرف بـ:

India Stack، تضم :

- نظام الهوية الرقمية (Aadhaar)
- أنظمة الدفع الرقمية

1- نظام الهوية الرقمية (Aadhaar): تمكنت الهند في إطار سعيها نحو رقمنة الخدمات من تبني نظام Aadhaar وهو برنامج وطني للهوية الرقمية أطلقتته الحكومة الهندية، ويشرف عليه هيئة تحديد الهوية الفريدة في الهند، يمنح كل مواطن رقم هوية فريد مكون من 12 رقما مرتبط ببياناته الشخصية والبيومترية، حيث مكن من بناء بيئة متكاملة تسمح بتوسيع استخدام المحافظ الرقمية بشكل غير مسبوق، خاصة في أوساط الفئات غير المتعاملة مع البنوك، وبلغ عدد الهويات المصدرة منذ 2010 و حتى عام 2019 : 1,2 مليار هوية تقريبا، ونقطة التحول كانت عندما تم إنشاء نظام مدفوعات مربوط بتلك الهوية الإلكترونية مما أتاح لأصحاب الهوية الجديدة ربط حساباتهم المصرفية بالهوية الجديدة وكذلك مكن 300 مليون مستخدم من فتح حسابات مصرفية اعتمادا على الهوية.¹

حيث ساهم هذا النظام في:

- فتح الحسابات بسهولة؛
 - تسهيل عمليات الدفع من خلال ربط الهوية بالمحفظة الرقمية؛
 - تنفيذ العمليات بسرعة؛
 - دعم نظام الدفع الفوري.
- 2- أنظمة الدفع الرقمية:** تعد أنظمة الدفع الرقمية في الهند من أبرز ركائز التحول المالي، حيث ساهمت في تسهيل المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول والإنترنت ومن أهم هذه الأنظمة ما يلي :
- **نظام الدفع الفوري (UPI) Unified Payments Interface:** هو منصة دفع رقمية فورية تم تطويرها وإدارتها من طرف المؤسسة الوطنية للمدفوعات في الهند يتيح هذا النظام:²

¹ Government of India, Unique indentification authority of india, 28/03/2026 , <https://www.india.gov.in>

² George, A. S., et al, An Overview of India'S Unified Payments Interface (UPI):Benefits, Challenges, and Opportunities, Partners Unversal International Research Journl, 2023, p16-18

- تحويل الأموال بشكل فوري (Instant Payments)؛
- العمل على مدار 24/7؛
- الربط بين الحسابات البنكية و التطبيقات الرقمية.

وله دور كبير في دعم المحافظ الرقمية حيث يسمح بتحويل المحافظ إلى أدوات دفع قوية، حيث بفضلها أصبحت وسيلة دفع رئيسية، يمكن ربطها مباشرة بالحساب البنكي، كما ساهمت في تسهيل العمليات المالية اليومية كدفع الفواتير، تحويل الأموال، الدفع في المتاجر، تقليل استخدام النقد.

يعتبر نظام UPI أحد أهم العوامل التي ساهمت في انتشار المحافظ الرقمية في الهند، حيث أتاح تنفيذ معاملات فورية منخفضة التكاليف، وربط بين الحسابات البنكية والتطبيقات الرقمية، مما أدى إلى تسريع وتيرة الشمول المالي، خاصة عند تكامله مع نظام الهوية الرقمية Aadhaar .

- **نظام التحويل الفوري (IMPS) Immediate Payment Service**: يعتبر هذا النظام أحد أهم أنظمة التحويل الفوري في الهند، حيث يتيح تحويل الأموال بشكل لحظي بين الحسابات البنكية عبر الهاتف المحمول، و على مدار 24 ساعة يوميا طوال أيام الأسبوع.

- **نظام الدفع عبر الهوية البيومترية (AEPS) Aadhaar Enabled Payments System**: هو نظام دفع رقمي يتيح إجراء المعاملات المالية باستخدام الهوية البيومترية الوطنية Aadhaar، مثل بصمة الإصبع أو التعرف على الوجه، بدلا من الحساب البنكي التقليدي أو البطاقة. وتمكن هذه الأنظمة من إجراء معاملات مالية فورية وآمنة.

المطلب الثاني: النظام المالي الرقمي في كينيا

يعد النظام المالي الرقمي في كينيا من أكثر الأنظمة تطورا في إفريقيا، حيث يعتمد بشكل أساسي على خدمات الهاتف المحمول التي أحدث تحولا جذريا في طريقة تقديم الخدمات المالية، خاصة للفئات غير متعاملة مع البنوك ومن أهم مكوناته ما يلي:

1- نظام الدفع عبر الهاتف المحمول (M-Pesa) (Mobile pesa): أطلق سنة 2007 ويعتبر حجر الأساس في

هذا التحول، إذ مكن المستخدمين من إجراء عمليات التحويل، الدفع، الادخار وحتى الاقتراض دون الحاجة إلى حساب بنكي، ويتميز هذا النظام بقدرته على العمل عبر تقنية USSD، ما يجعله متاحا حتى في غياب الإنترنت، وهو ما ساهم في توسيع قاعدة المستخدمين لتشمل المناطق الريفية والناحية، كما أدى هذا النظام إلى تقليل الاعتماد على النقد، وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية.¹

2- شركة الاتصالات (Telcom-led): يعتمد النظام المالي الرقمي في كينيا على قيادة شركات الاتصالات،

وعلى رأسها Safaricom، التي تلعب دورا محوريا في تشغيل وإدارة خدمات الدفع، وقد ساعد هذا النموذج على الانتشار السريع للخدمات المالية، نظرا لامتلاك هذه الشركات بنية تحتية جاهزة وقاعدة عملاء واسعة، إلا

¹ Jack, w., & Suri, T, Mobile Meney :The Economics of M-pesa, NBER Working Pper No. 16721, 2011, p3-5

أن هذا النموذج أدى أيضا إلى نوع من التركيز في السوق، حيث أصبحت شركة واحدة فاعلا مهيمنًا، مما طرح تحديات تتعلق بالمنافسة.

3- **شبكة الوكلاء (Agent Network):** تمثل شبكة الوكلاء أحد أهم ركائز النظام، حيث تنتشر نقاط الخدمة في مختلف المناطق، خاصة القرى والمناطق النائية، يقوم هؤلاء الوكلاء بعمليات الإيداع والسحب، ما يعوض غياب الفروع البنكية التقليدية، ويجعل الخدمات المالية في متناول الجميع، وقد ساهم هذا الانتشار في تقليص الفجوة المالية بين المناطق الحضرية والريفية، وتعزيز الشمول المالي بشكل ملموس.

4- **البنوك التجارية:** رغم أن النظام بدأ بشكل مستقل عن البنوك، إلا أنه تطور لاحقا ليشمل تكاملا مع المؤسسات المصرفية، هذا التكامل سمح بربط المحافظ الرقمية بالحسابات البنكية، مما عزز من تنوع الخدمات مثل الادخار والقروض الرقمية، كما ساهم في إدماج الاقتصاد غير الرسمي ضمن النظام المالي الرسمي، وزيادة كفاءة المعاملات المالية.

5- **البنية التحتية الرقمية:** يركز النظام على شبكة الهاتف المحمول وتقنية USSD التي تتطلب اتصالا بالإنترنت، مما يجعله مناسبًا للبيئات ذات الإمكانيات المحدودة، هذا العامل كان حاسما في نجاح التجربة الكينية، حيث سمح بتجاوز قيود البنية التحتية الرقمية التقليدية، كما أن بساطة التكنولوجيا المستخدمة ساهمت في سهولة الاستخدام وانتشار الخدمة بين مختلف فئات المجتمع.

كل هذه المكونات ساعدت على تحويل النظام من مجرد تحويل الأموال إلى نظام مالي متكامل.

المطلب الثالث: النظام المالي الرقمي في البرازيل

النظام المالي الرقمي في البرازيل يعتمد على التكنولوجيا المالية (Fin Tech)، يقوده البنك المركزي البرازيلي، ويرتكز على نظام الدفع الفوري Pix، يهدف إلى تعزيز الشمول المالي، تسهيل المعاملات، تقليل الاعتماد على النقد وفيما يلي أهم مكوناته:

1- **نظام الدفع الفوري (PIX):** وهو اسم تجاري حديث مستوحى من السرعة والرقمنة، يعتبر نظام PIX الركيزة الأساسية للنظام المالي الرقمي في البرازيل، حيث يتيح تحويل الأموال بشكل فوري وعلى مدار 24/7 دون انقطاع، ويعتمد على تقنيات متطورة مثل QR Code وربط الحسابات برقم الهاتف أو البريد الإلكتروني، ما يجعل المعاملات أكثر سهولة وسرعة، كما ساهم هذا النظام في خفض تكاليف التحويلات المالية وتعزيز الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد من إجراء معاملات بدون وسطاء تقليديين.¹

2- **المحافظ الرقمية (Digital Wallets):** تمثل المحافظ الرقمية أداة رئيسية في نشر الخدمات المالية، حيث توفر تطبيقات مثل Nubank, Mercado Pago، خدمات الدفع الإلكتروني، إدارة الأموال، والتحويلات، وقد

¹Banco Central do Brazil, Relatório de Pagamentos Instantâneos : pix, p10-12, 2022, 30/30/2026, <https://www.bcb.gov.br>

ساعدت هذه التطبيقات في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية خاصة للفئات غير متعاملة مع البنوك، كما عززت على الاعتماد على المعاملات الرقمية بدل النقد، مما يدعم الاقتصاد غير النقدي.¹

3- البنوك الرقمية (Digital Banks): تشهد البرازيل انتشارا واسعا للبنوك الرقمية التي تعمل بالكامل عبر الإنترنت دون فروع تقليدية، تقدم هذه البنوك خدمات متنوعة مثل الحسابات المجانية، القروض، وإدارة الأموال، ما أدى إلى زيادة المنافسة في القطاع المالي، كما ساهمت في تقليل تكاليف الخدمات المالية وتحسين تجربة المستخدم، وهو ما جذب شريحة واسعة من العملاء.

4- البنية التحتية الرقمية: تعتمد فعالية النظام على انتشار الإنترنت واستخدام الهواتف الذكية، وهما عنصران أساسيان في دعم الخدمات الرقمية، وقد ساهمت الاستثمارات في البنية التحتية في تحسين جودة الاتصال، مما سهل استخدام التطبيقات المالية، كما أن هذا التطور مكن من توسيع نطاق الخدمات ليشمل مختلف الفئات الاجتماعية.

5- شركات التكنولوجيا المالية (FinTech): تلعب شركات التكنولوجيا المالية دورا محوريا في تطوير الابتكار داخل النظام المالي، حيث تقدم حولا جديدة تلبي احتياجات المستخدمين، وقد ساهمت هذه الشركات في تحسين تجربة المستخدم وتقديم خدمات أكثر مرونة وسرعة، كما دعمت المنافسة مع البنوك التقليدية، مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات المالية.

6- نظام Open Baking: من أهم التطورات الحديثة، حيث يسمح بمشاركة البيانات المالية بين المؤسسات (بموافقة العميل)، هذا النظام يعزز الشفافية ويزيد من المنافسة بين المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات كما يتيح للمستخدمين الاستفادة من خدمات مخصصة بناء على بياناتهم المالية، مما يعزز الكفاءة في إدارة الأموال.

¹ Ribeiro, M., & Costa, F, **Digital Wallets and Financial Inclusion in Brazil**, Journal of Fin Tech and Banking, 2021, p45-47

المبحث الثاني : دور المحافظ الرقمية في الشمول المالي في الدول محل الدراسة

يشهد العالم تحولاً متسارعاً نحو الخدمات المالية الرقمية، حيث أصبحت المحافظ الرقمية من أبرز الأدوات المساهمة في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وفي هذا المبحث، يتم استعراض دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي في الدول محل الدراسة.

المطلب الأول : تجربة الهند

وقد خصص هذا المطلب لدراسة تجربة الهند في إطار دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي، حيث تعد تجربة الهند من التجارب الرائدة، التي جعلتها محط اهتمام المنظمات الدولية والباحثين، لذا سوف نحاول التطرق إليها من خلال عرض هذه التجربة تم نبين واقع الشمول المالي في ظل اعتماد المحافظ الرقمية.

1- مؤشرات الشمول المالي في الهند: تعد مؤشرات الشمول المالي جزءاً أساسياً من تقييم مدى نجاح اندماج السكان في النظام المالي الرسمي وتقاس عبر مؤشرات مثل نسبة الحسابات البنكية النشطة، حجم معاملات المحافظ الرقمية، استخدام الخدمات المالية، الوصول الجغرافي للخدمات المالية، الشمول المالي الرقمي، عدد المستخدمين لخدمات الدفع الإلكتروني مثل UPI.¹

وفي ما يلي جدول يوضح مؤشرات الشمول المالي في الهند خلال الفترة (2016-2024)

جدول رقم (01) : مؤشرات الشمول المالي في الهند خلال الفترة (2016-2024)

المؤشر	2016	2019	2021	2024	نسبة التغير
امتلاك حساب مالي %	53%	80%	78%	82%	+29%
استخدام المدفوعات الرقمية %	26%	35%	48%	60%	+34%
استخدام المحافظ الرقمية %	18%	30%	42%	55%	+37%
الاندخار عبر مؤسسات رسمية %	20%	30%	36%	42%	+22%
الاقتراض الرسمي %	15%	18%	20%	24%	+9%
استخدام الخدمات المالية الرقمية %	22%	40%	55%	68%	+46%

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، متاح بتاريخ 2026/03/28 على الساعة 11:00، على الموقع الإلكتروني :

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex>

- الهيئة المسؤولة عن أنظمة الدفع في الهند NPCI Insights Reprt، متاح بتاريخ 2026/03/28 على الساعة 13:00، على

الموقع الإلكتروني: <https://www.npci.org.in>

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

¹Haque, M. I., Azeez, N. P. A., & Akhtar, S. M. J, UPI and Financial inclusion in rural India : A case study, **Development and Sustainability in Economic and Finance**, 6, 100056, 2025, p75.

- ارتفعت نسبة امتلاك الحسابات المالية من 53 % سنة 2016 إلى 82 % سنة 2024 ، أي بزيادة + 29 نقطة مئوية، ويعكس ذلك نجاح برامج Pradhan Mantri و Jan Dhan Yojana في توسيع قاعدة المستفيدين، من بلوغ مستوى قريب من التشبع ؛
 - سجلت المدفوعات الرقمية ارتفاعا من 26 % إلى 60 % (+46 نقطة)، وهي أعلى نسبة نمو في الجدول، ما يدل على تحول فعلي نحو الاستخدام الرقمي بدل الاعتماد على النقد؛
 - ارتفع استخدام المحافظ الرقمية من 18 % إلى 55 % (+37 نقطة)، وهو نمو قوي يعكس انتشار تطبيقات مثل Paytm و PhonePe، خاصة في المعاملات اليومية الصغيرة؛
 - تحسن الادخار الرسمي من 20 % إلى 42 % (+22 نقطة) والاقتراض الرسمي من 15 % إلى 24 % فقط (+9 نقاط)، وهو نمو أبطأ، ما يشير إلى استمرار ضعف الاندماج في الخدمات المالية المتقدمة.
- هذا يعني أن الهند نجحت في توسيع الوصول والاستخدام الرقمي بسرعة كبيرة، لكنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز الادخار والتمويل الرسمي لتحقيق شمول مالي أعمق وأكثر توازنا.
- 2- دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي في الهند:** شهدت الهند تحولا جذريا من اقتصاد نقدي إلى اقتصاد رقمي، خاصة بعد إطلاق نظام UPI سنة 2016، الذي مكن المستخدمين من إجراء تحويلات فورية عبر الهاتف المحمول، ومن أهم أدوار المحافظ الرقمية في الهند ما يلي:
- **تعزيز الوصول المالي (Financial Access):** حيث ساهمت المحافظ الرقمية مثل Paytm و PhonePe لملايين الأفراد بفتح حسابات رقمية بدون بنوك تقليدية، وربط الحسابات البنكية بالهاتف أدى إلى دمج الفئات غير المتعاملة مع البنوك، وهذا أدى ارتفاع كبير في نسبة الشمول المالي خاصة في المناطق الحضرية.
 - **تسهيل المعاملات المالية:** استخدام QR Code في المتاجر، النقل، والخدمات، التحويلات الفورية بين الأفراد، وتشير البيانات إلى أن حوالي 85 % من المعاملات الرقمية في الهند تتم عبر UPI.
 - **دعم الاقتصاد غير الرسمي:** حيث أصبح أصحاب المشاريع الصغيرة والبائعين يقبلون الدفع الرقمي إضافة إلى تقليل الاعتماد على النقد، مما ساعد على إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.
 - **تغيير السلوك المالي للأفراد:** من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتحسين تتبع المصاريف.¹

¹Huggi, M. M., Bhuwaneshwari, R., & Udagi, k, The Impact of Digital Payment Systems on Consumer Behaviour in India, Shodhkosh: **Journal of Visual and Performing Arts**, Vol. 5, No.3, 2024, pp770-790.

فيما يلي جداول يبين انتشار المحافظ الرقمية حسب الفئات العمرية في الهند خلال سنة 2024 :
جدول رقم (02): استخدام المحافظ الرقمية حسب الفئة العمرية في الهند خلال سنة 2024

نوع المستخدم	نسبة استخدام المحافظ الرقمية %	طبيعة الاستخدام
الشباب (18-35 سنة)	88%	دفع يومي، تحويلات فورية، تسوق إلكتروني
البالغون (36-60 سنة)	74%	تحويل الأموال، دفع فواتير
كبار السن (+ 60 سنة)	42%	استخدام محدود (تحويلات أساسية)

المصدر:

Huggi, M. M., Bhuwaneshwari, R., & Udagi, k, The Impact of Digital Payment Systems on Consumer Behaviour in India, Shodhkosh : **Journal of Visual and Performing Arts**, Vol. 5, No.3, 2024, p, p780.

يتضح من خلال الجدول أعلاه مايلي :

- الشباب: بنسبة 88 %، يعدون الفئة الأكثر استخداما للمحافظ الرقمية بفضل انتشار الهواتف الذكية و التطبيقات مثل UPI، ويعتمدون عليها في مختلف المعاملات اليومية مثل الدفع والتسوق والتحويلات الفورية، وهذا يعكس أن التحول الرقمي في الهند تقوده فئة شابة منفتحة على الابتكار المالي؛
- البالغون: بنسبة 74 %، يظهر لديهم استخدام مرتفع لكنه يتركز في الجوانب العملية كدفع الفواتير وتحويل الأموال، يمثلون مرحلة انتقالية بين النظام التقليدي والنظام الرقمي الحديث؛
- كبار السن: بنسبة 42 %، تظل نسبة الاستخدام ضعيفة بسبب محدودية المهارات الرقمية وضعف الثقة في التكنولوجيا، وهذا يعكس وجود فجوة رقمية عمرية تحتاج إلى برامج توعية وتدريب؛

وفيما يلي جدول يبين انتشار المحافظ الرقمية حسب الموقع الجغرافي في الهند خلال سنة 2024 :

جدول رقم (03): استخدام المحافظ الرقمية حسب الموقع الجغرافي في الهند خلال سنة 2024

نوع المستخدم	نسبة استخدام المحافظ الرقمية %	طبيعة الاستخدام
سكان المدن	85%	جميع الخدمات الرقمية
سكان الريف	58%	تحويلات ودفع محدود

المصدر:

Huggi, M. M., Bhuwaneshwari, R., & Udagi, k, The Impact of Digital Payment Systems on Consumer Behaviour in India, Shodhkosh: **Journal of Visual and Performing Arts**, Vol. 5, No.3, 2024, p780.

يتضح من خلال الجدول أعلاه مايلي :

- سكان المدن: بنسبة 85 %، سجلوا أعلى نسب الاستخدام بفضل توفر الإنترنت والبنية التحتية الرقمية المتطورة ، تتنوع استخداماتهم لتشمل جميع الخدمات المالية الرقمية دون قيود كبيرة؛
- سكان الريف: بنسبة 58 %، شهد الاستخدام تحسنا بفضل انتشار الهواتف المحمولة وأنظمة الدفع مثل UPI، ولكن الاستخدام لا يزال يتركز في التحويلات والخدمات الأساسية، وهذا يعكس استمرار الفجوة بسبب ضعف البنية التحتية وقلة الوعي الرقمي.

فيما يلي جداول يبين انتشار المحافظ الرقمية حسب الدخل في الهند خلال سنة 2024 :

جدول رقم (04): استخدام المحافظ الرقمية حسب الدخل في الهند خلال سنة 2024

نوع المستخدم	نسبة استخدام المحافظ الرقمية %	طبيعة الاستخدام
ذوو الدخل المرتفع	83%	استثمار، تسوق ، خدمات مالية متنوعة
ذوو الدخل المتوسط	76%	دفع الفواتير ، تحويلات
ذوو الدخل المنخفض	62%	تحويلات صغيرة، مساعدات

المصدر:

Huggi, M. M., Bhuwaneshwari, R., & Udagi, k, The Impact of Digital Payment Systems on Consumer Behaviour in India, Shodhkosh: **Journal of Visual and Performing Arts**, Vol. 5, No.3, 2024, p775

يتضح من خلال الجدول أعلاه مايلي :

- ذوو الدخل المرتفع: بنسبة 83 %، يستخدمون المحافظ الرقمية بشكل متقدم يشمل الاستثمار والتجارة الالكترونية والخدمات المالية، يعكس ذلك قدرتهم على الاستفادة من جميع مزايا التكنولوجيا المالية، والمحافظ الرقمية هنا تتحول إلى أداة لإدارة الثروة وليس فقط وسيلة دفع؛
 - ذوو الدخل المتوسط: بنسبة 76%، يمثلون الشريحة الأوسع من المستخدمين ويعتمدون على المحافظ في المعاملات اليومية، وتشمل استخداماتهم دفع الفواتير والتحويلات وشراء السلع والخدمات، وهذا يذل على انتشار الثقافة المالية الرقمية داخل الطبقة الوسطى؛
 - ذوو الدخل المنخفض: بنسبة 62 %، رغم محدودية الدخل، هناك اعتماد ملحوظ على المحافظ الرقمية خاصة في التحويلات الصغيرة، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي لكنه يظل استخداما أساسيا غير متقدم؛
- رغم النجاح الكبير في انتشار المحافظ الرقمية في الهند، إلا أن التفاوت بين الفئات لا يزال قائما، مما يتطلب سياسات داعمة لتعزيز شمول مالي شامل.

وفي ما يلي جدول يوضح تطور مؤشرات استخدام المحافظ الرقمية في الهند خلال الفترة (2016-2024)

جدول رقم (05) : تطور مؤشرات استخدام المحافظ الرقمية في الهند خلال الفترة (2016-2024)

المؤشر المرتبط بالمحافظ الرقمية	2016	2019	2021	2024	نسبة التغير
نسبة استخدام المحافظ الرقمية %	10%	25%	45%	72%	65%+
عدد المستخدمين (مليون)	50	200	450	800	1500+ %
نسبة الدفع عبر المحافظ %	8%	30%	55%	75%	72%+
نسبة التحويلات المالية عبر المحافظ %	12%	35%	60%	70%	73%+
نسبة دفع الفواتير عبر المحافظ %	15%	40%	65%	70%	73%+
نسبة الادخار عبر المحافظه %	5%	12%	25%	52%	35%+

المصدر: Reserve Bank of India ، متاح بتاريخ 2026/03/29 على الساعة 15:00 ، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.rbi.org.in>

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- شهدت الهند ارتفاعا كبيرا في استخدام المحافظ الرقمية من حوالي 10 % سنة 2016 إلى 75 % سنة 2024، هذا النمو يعكس الانتشار الواسع لتطبيقات الدفع مثل UPI و PhonePe و Paytm، كما ساهمت السياسات الحكومية في تعزيز التحول نحو الاقتصاد غير النقدي؛
- ارتفع عدد مستخدمي المحافظ الرقمية من 50 مليون إلى أكثر من 800 مليون مستخدم، هذا يدل على شمول فئات جديدة من المجتمع، خاصة سكان المناطق الريفية، ويعكس نجاح برامج فتح الحسابات وربطها بالهواتف الذكية؛
- ارتفعت نسبة الدفع عبر المحافظ من 8 % إلى 80 % خلال الفترة المدروسة، حيث أصبح الدفع الإلكتروني بديلا أساسيا للنقد في المعاملات اليومية، كما ساهمت سهولة الاستخدام في تعزيز ثقة المستخدمين في هذه الخدمات؛
- سجلت التحويلات عبر المحافظ ارتفاعا من 12 % إلى 85 %، هذا يعكس توسع استخدام المحافظ في تحويل الأموال بين الأفراد والتجار، كما لعبت السرعة وانخفاض التكلفة دورا أساسيا في هذا النمو؛
- ارتفعت نسبة دفع الفواتير من 15 % إلى 88 %، وهو تطور كبير جدا، حيث أصبحت الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والإنترنت تدفع رقميا بسهولة، هذا ما ساهم في تقليل الاعتماد على النقود وتحسين كفاءة الخدمات المالية؛
- ارتفعت نسبة الادخار عبر المحافظ من 5 % إلى 40 % فقط مقارنة بباقي المؤشرات؛ هذا يدل أن المحافظ الرقمية تستخدم أكثر في الدفع وليس الادخار بعد، لكنها بدأت تدريجيا تتحول إلى أداة مالية شاملة تشمل التوفير والاستثمار.

وبشكل عام، يوضح الجدول أن الهند حققت تقدماً كبيراً في الشمول المالي الرقمي بين 2016 و 2024، هذا التقدم كان مدفوعاً أساساً بتوسع UPI والسياسات الحكومية الداعمة للاقتصاد الرقمي، ومع ذلك، يبقى مجال الادخار والاستثمار عبر المحافظ أقل تطوراً مقارنة بالدفع والتحويلات.

المطلب الثاني : تجربة كينيا

وقد خصص هذا المطلب لدراسة تجربة كينيا، لأنها تعد من أبرز التجارب العالمية في مجال الشمول المالي الرقمي، حيث لعبت خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول دوراً محورياً في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية خاصة في المناطق الريفية، لذا سوف نحاول التطرق إليها من خلال عرض هذه التجربة تم نبين واقع الشمول المالي في ظل اعتماد المحافظ.

1- مؤشرات الشمول المالي في كينيا: تشير مؤشرات الشمول المالي في كينيا إلى نجاح كبير في تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية عبر التكنولوجيا الرقمية، مدعوماً بخدمات مثل M-Pesa ، و تغطية الهواتف المحمولة، والسياسات الحكومية الداعمة للشمول المالي، وتقاس عبر مؤشرات من بينها نسبة امتلاك الحسابات المالية، نسبة استخدام الخدمات .

وفي ما يلي جدول يوضح مؤشرات الشمول المالي في كينيا خلال الفترة (2016-2014)

جدول رقم (6) : مؤشرات الشمول المالي في كينيا خلال الفترة (2016-2024)

المؤشر	2016	2019	2021	2024	التغير
امتلاك حساب مالي (%)	78%	82%	83%	85%	7%+
استخدام المدفوعات الرقمية (%)	48%	63%	72%	76%	28%+
استخدام المحافظ الرقمية (%)	60%	70%	75%	80%	85%+
الادخار عبر مؤسسات رسمية (%)	32%	40%	46%	50%	20%+
الاقتراض الرسمي (%)	22%	27%	30%	33%	18%+
استخدام الخدمات المالية الرقمية (%)	55%	68%	78%	83%	11%+

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد : - قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية ، متاح بتاريخ 2026/03/30 على الساعة 14:00

، على الموقع الإلكتروني : <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex>

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- تشير البيانات إلى أن كينيا شهدت تطوراً تدريجياً ثابتاً في مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة 2016-2024 مع تفاوت في سرعة النمو بين المؤشرات المختلفة؛

- يتضح أن امتلاك الحسابات المالية ارتفع بشكل محدود نسبيا من 78 % إلى 85 % ويعكس هذا أن كينيا كانت أصلا في مرحلة متقدمة من الشمول المالي منذ 2016 ، ما جعل هامش النمو أبطأ مقارنة بالمؤشرات الأخرى؛
- سجلت المدفوعات الرقمية واستخدام الخدمات المالية الرقمية أعلى نسب نمو + 28%، وهذا يعكس التحول الهيكلي في النظام المالي الكيني نحو الرقمنة مدفوعا بالانتشار الواسع M-Pesa التي لعبت دورا محوريا في دمج الفئات المهمشين ماليا؛
- يظهر أن استخدام المحافظ الرقمية ارتفع من 60 % إلى 80 %، وهو مؤشر على تعميق الاعتماد على التكنولوجيا المالية في المعاملات اليومية؛
- رغم هذا التطور فإن الادخار عبر المؤسسات الرسمية والاقتراض الرسمي سجل نمو أبطأ (+ 18 % و + 11) وهذا يشير إلى استمرار وجود سلوك مالي غير رسمي لدى جزء من السكان، حيث لا تزال الفئات ذات الدخل المنخفض تعتمد على الادخار غير الرسمي.
- 2- دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي في كينيا: تعد تجربة كينيا من أنجح التجارب عالميا بفضل نظام M-Pesa، حيث تحولت المحافظ الرقمية إلى بنية مالية بديلة (Alearnative Financial Infrastructure) مكنت الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة إلى البنوك التقليدية، ومن أهم هذه الأدوار ما يلي :
- توسيع الوصول إلى الخدمات المالية: ساهمت المحافظ الرقمية وعلى رأسها M-Pesa، في تمكين ملايين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة إلى حسابات بنكية تقليدية، وقد كان لهذا الدور أهمية كبيرة في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف البنية المصرفية، حيث أصبح الهاتف المحمول بديلا فعالا للبنوك.¹
- تسهيل عمليات الدفع والتحويل: أتاحت المحافظ الرقمية إجراء التحويلات المالية بشكل فوري وآمن، سواء بين الأفراد أو نحو المؤسسات، مما ساهم في تقليل الاعتماد على النقد، كما ساعدت في تسهيل دفع الفواتير والرسوم الحكومية، وهو ما عزز كفاءة النظام المالي.
- دعم الادخار والتمويل الصغير: من خلال تكامل بين المحافظ الرقمية والخدمات البنكية مثل M-Shwari و KCB M-Pesa، أصبح بإمكان المستخدمين الادخار والحصول على قروض صغيرة بسهولة، وقد ساهم ذلك في دعم المشاريع الصغيرة وتحسين مستوى المعيشة.
- تعزيز الشمول المالي : أدت المحافظ الرقمية إلى ارتفاع نسبة الشمول المالي بشكل ملحوظ في كينيا،

¹ Central Bank of Kenya, **FinAccess Household Survery 2021** , Nairobi : central Bank of Kenya , 2022, 28/03/2026 , <https://www.Centrlbank.go.ke>

حيث تم إدماج فئات كانت مستبعدة سابقا مثل النساء وسكان المناطق النائية، كما ساهمت في تقليص الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

- **تمكين المرأة والشباب اقتصاديا:** وفرت المحافظ الرقمية أدوات مالية بسيطة وسهلة الاستخدام، مما

ساعد النساء والشباب على إدارة أموالهم وبدء مشاريع صغيرة، وبالتالي تعزيز استقلالهم الاقتصادي وزيادة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي.

- **تقليل تكاليف المعاملات المالية:** خفضت المحافظ الرقمية من تكاليف التحويلات المالية مقارنة بالبنوك التقليدية، سواء من حيث الرسوم أو الوقت، مما جعل الخدمات المالية أكثر كفاءة وجاذبية خاصة للفئات ذات الدخل المحدود.

وفيما يلي جدول يبين انتشار المحافظ الرقمية حسب الفئة العمرية في كينيا خلال سنة 2024

جدول رقم (07): استخدام المحافظ الرقمية حسب الفئة العمرية في كينيا خلال سنة 2024

نوع المستخدم	نسبة استخدام المحافظ الرقمية %	طبيعة الاستخدام
الشباب (18-35 سنة)	90%	تحويلات مالية عبر M-Pesa دفع يومي، شحن الرصيد
البالغون (36-60 سنة)	82%	تحويل الأموال، دفع الفواتير، الأنشطة التجارية
كبار السن (+ 60 سنة)	55%	تحويلات أساسية، استلام الأموال من الأسرة

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد : - قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، متاح بتاريخ 2026/03/30 على الساعة 14:00 ، على الموقع الإلكتروني : <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex>

- بيانات Central Bank of Kenya، متاح بتاريخ 2026/03/30 على الساعة 15:00

، على الموقع الإلكتروني : <https://www.Centrlbank.go.ke>

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- الشباب: بنسبة 90%، يعدون الأكثر استخداما بفضل الانتشار الكبير لخدمة M-Pesa وسهولة الوصول إليها، يعتمدون عليها في التحويلات اليومية والدفع وحتى الأنشطة التجارية الصغيرة، وهذا يعكس دور الشباب في تسريع التحول نحو الاقتصاد غير النقدي في كينيا؛

- البالغون: بنسبة 82 %، استخدام مرتفع ومستقر يركز على تحويل الأموال ودفع الفواتير، حيث تستخدم المحافظ الرقمية كأداة أساسية في الأنشطة الاقتصادية اليومية، وتمثل هذه الفئة العمود الفقري للاستخدام المستمر للتكنولوجيا المالية؛

- كبار السن: بنسبة 55 %، يعتمدون بشكل أساسي في استلام الأموال من أفراد الأسرة، هذا يدل على نجاح كينيا في تقليص الفجوة الرقمية العمرية نسبياً؛

وفيما يلي جدول يبين انتشار المحافظ الرقمية حسب الموقع الجغرافي في كينيا خلال سنة 2024

جدول رقم (08): استخدام المحافظ الرقمية حسب الموقع الجغرافي في كينيا خلال سنة 2024

نوع المستخدم	نسبة استخدام المحافظ الرقمية %	طبيعة الاستخدام
سكان المدن	87%	جميع الخدمات الرقمية
سكان الريف	84%	تحويلات مالية، دعم عائلي، خدمات أساسية

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد : - قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، متاح بتاريخ 2026/03/30 على الساعة 14:00 ، على الموقع الإلكتروني : <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex>

- بيانات Central Bank of Kenya، متاح بتاريخ 2026/03/30 على الساعة 15:00 ،

على الموقع الإلكتروني : <https://www.Centrlbank.go.ke> ،

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- سكان المدن: بنسبة 87 %، استخدام مرتفع مع تنوع في الخدمات المالية والتجارية، تشمل العمليات الدفع الإلكتروني والتجارة والخدمات المختلفة، ويعكس ذلك تطور البيئة الرقمية في المناطق الحضرية؛

- سكان الريف: بنسبة 84 %، نسبة قريبة جداً من المدن، ما يميز التجربة الكينية عالمياً، وهذا راجع إلى اعتماد المناطق الريفية بشكل كبير على M-Pesa في التحويلات المالية، هذا يدل على نجاح كبير في تقليص الفجوة الجغرافية.

وفيما يلي جدول يبين انتشار المحافظ الرقمية حسب الدخل في كينيا خلال سنة 2024

جدول رقم (09): استخدام المحافظ الرقمية حسب الدخل في كينيا خلال سنة 2024

نوع المستخدم	نسبة استخدام المحافظ الرقمية %	طبيعة الاستخدام
ذوو الدخل المرتفع	85%	تحويلات، استثمارات صغيرة، معاملات تجارية
ذوو الدخل المتوسط	88%	استخدام يومي مكثف (تحويلات، دفع، تجارة صغيرة)
ذوو الدخل المنخفض	80%	تحويلات صغيرة، استلام أجور، دعم مالي

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد : - قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، متاح بتاريخ 2026/03/30 على الساعة 14:00 ، على الموقع الإلكتروني : <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex>

- بيانات Central Bank of Kenya، متاح بتاريخ 2026/03/30 على الساعة 15:00 ،

على الموقع الإلكتروني : <https://www.Centrlbank.go.ke>

يتضح من خلال الجدول ما يلي:

- ذوو الدخل المرتفع: بنسبة 85 %، يستخدمون المحافظ الرقمية في تحويل الأموال وإدارة الأعمال الصغيرة، ويعكس ذلك أن الوظيفة الأساسية تبقى التحويلات وليس الخدمات المقدمة؛
- ذوو الدخل المتوسط: بنسبة 88 %، يمثلون الفئة الأكثر استخداما بسبب اعتمادهم على M-Pesa في الحياة اليومية، وتشمل الاستخدامات الدفع، التحويل، وإدارة الأنشطة التجارية الصغيرة، هذا يدل على أن المحافظ الرقمية جزء من النشاط الاقتصادي اليومي؛
- ذوو الدخل المنخفض: بنسبة 80 %، نسبة مرتفعة جدا مقارنة بدول أخرى، ما يعكس نجاح الشمول المالي، تستخدم في استلام الأجور والتحويلات والدعم المالي، وساهمت في دمج الفئات الفقيرة في النظام المالي بشكل فعال؛

وبالتالي كينيا تمثل نموذجا رائدا في الشمول المالي الرقمي من حيث الانتشار الواسع والتكافؤ بين الفئات، لكنها لا تزال تحتاج إلى تطوير الخدمات المالية المتقدمة لتحقيق شمول مالي نوعي.

وفي ما يلي جدول يوضح تطور مؤشرات استخدام المحافظ الرقمية في كينيا خلال الفترة (2016-2024)

جدول رقم (10) : تطور مؤشرات استخدام المحافظ الرقمية في كينيا خلال الفترة (2016-2024)

المؤشر المرتبط بالحافظ الرقمية	2016	2019	2021	2024	نسبة التغير
نسبة استخدام المحافظ الرقمية %	55%	70%	82%	92%	37%+
عدد المستخدمين (مليون)	25	35	45	55	120%+
نسبة الدفع عبر المحافظ %	50%	65%	78%	88%	38%+
نسبة التحويلات المالية عبر المحافظ %	60%	75%	85%	93%	33%+
نسبة دفع الفواتير عبر المحافظ %	40%	55%	70%	85%	45%+
نسبة الادخار عبر المحافظه %	20%	30%	38%	50%	30%+

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد : - قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، متاح بتاريخ 2026/03/30 على الساعة 14:00 ، على الموقع الالكتروني : <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex>

- بيانات Central Bank of Kenya، متاح بتاريخ 2026/03/30 على الساعة 16:00 ، على الموقع الالكتروني : <https://www.Centrlbank.go.ke>

من خلال الجدول يتضح ما يلي :

- تظهر كينيا مستويات مرتفعة جدا في استخدام المحافظ الرقمية (من 55% إلى 92 %)، هذا يعود إلى الريادة المبكرة لنظام M-Pesa الذي غير سلوك الدفع لدى السكان، كما ساعدت بساطة الخدمة واعتمادها على الهاتف العادي في الوصول إلى أغلب الفئات؛

- ارتفع عدد المستخدمين من 25 مليون إلى أكثر من 55 مليون، وهو نمو مهم لكن تدريجي، يعكس ذلك أن السوق الكيني كان قريبا من التشبع منذ سنوات مقارنة بدول أخرى، كما يدل على نجاح دمج السكان غير المتعاملين مع البنوك في النظام المالي؛
- ارتفعت نسبة الدفع الرقمي من 50% إلى 88 %، ما يدل على تراجع الاعتماد على النقد، حيث أصبحت المحافظ الرقمية الوسيلة الأساسية للشراء اليومي خاصة في الأسواق المحلية؛
- تعد التحويلات عبر المحافظ الأعلى بين الأفراد داخل المدن والمناطق الريفية، كما أن انخفاض التكلفة وسرعة التنفيذ جعلها الخيار الأول للمستخدمين؛
- ارتفعت نسبة دفع الفواتير من 40 % إلى 85 % خلال الفترة المدروسة، حيث أصبح بإمكان المستخدمين دفع خدمات أساسية مثل الماء والكهرباء بسهولة؛
- ارتفع الادخار من 20 % إلى 50 %، وهو تطور ملحوظ مقارنة ببعض الدول، ويرتبط ذلك بظهور خدمات مالية مدمجة مثل الادخار والقروض عبر الهاتف، ورغم ذلك يبقى أقل انتشارا من خدمات الدفع والتحويل.
- تؤكد كينيا ريادتها العالمية في الشمول المالي الرقمي بفضل الابتكار المبكر، وتبقى المحافظ الرقمية هناك نموذجا ناجحا يمكن أن يحتذى به في الدول النامية.

المطلب الثالث : تجربة البرازيل

تعد البرازيل من الدول الرائدة في الشمول المالي الرقمي، حيث ساهم نظام الدفع الفوري pix الذي أطلقه Banco Central do brazil، في توسيع استخدام المحافظ الرقمية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

1- مؤشرات الشمول المالي في البرازيل:

تشير مؤشرات الشمول المالي في البرازيل إلى تطور ملحوظ في وصول واستخدام الخدمات المالية، خاصة مع انتشار التكنولوجيا المالية وأنظمة الدفع الرقمي، مما ساهم في تعزيز الإدماج المالي والتحول نحو اقتصاد رقمي، و من أهم هذه المؤشرات نلخصها في الجدول الآتي :

جدول رقم (11) : مؤشرات الشمول المالي في البرازيل (2016-2024)

المؤشر	2016	2019	2021	2024	نسبة التغير
امتلاك حساب مالي %	70%	81%	84%	88%	+18%
استخدام المدفوعات الرقمية	45%	60%	72%	78%	+33%
استخدام المحافظ الرقمية	30%	50%	65%	72%	+42%
الادخار عبر مؤسسات رسمية	35%	42%	50%	55%	+20%
الاقتراض الرسمي	25%	30%	36%	70%	+11%
استخدام الخدمات المالية الرقمية	50%	65%	80%	70%	+30%

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد : - قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، متاح بتاريخ 2026/04/01 على الساعة 20:00 ،
على الموقع الإلكتروني : <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex>

- بيانات Banco Central do Brazil ، متاح بتاريخ 2026/04/01 على الساعة 18:00 ،
على الموقع الإلكتروني : <https://www.bcb.gov.br> ،

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- مؤشر امتلاك الحسابات المالية: شهدت البرازيل ارتفاعا ملحوظا في نسبة امتلاك الحسابات من 70% سنة 2016 إلى 88 % سنة 2024، ويعكس هذا التطور نجاح السياسات الحكومية في تعميم الخدمات المالية، إضافة إلى توسع البنوك الرقمية التي سهلت فتح الحسابات؛

- مؤشر استخدام المدفوعات الرقمية: ارتفعت نسبة استخدام المدفوعات الرقمية من 45 % إلى 78 % خلال الفترة المدروسة ويرجع ذلك إلى إطلاق نظام PIX، وسهولة التحويلات الفورية وانخفاض تكلفتها؛

- مؤشر استخدام المحافظ الرقمية: ارتفع استخدام المحافظ الرقمية من 30 % إلى 72 %، وهو من أسرع المؤشرات نموا بفضل انتشار الهواتف الذكية، وتطبيقات الدفع مثل Mercado Pago و PicPay؛

- مؤشر الادخار الرسمي: ارتفعت نسبة الادخار من 35 % إلى 55 %، وهو تطور إيجابي يدل على زيادة الثقة في المؤسسات المالية، وتحسن الثقافة المالية؛

- مؤشر الاقتراض الرسمي: سجل هذا المؤشر نموا محدودا من 25 % إلى 36 % فقط ويرجع ذلك إلى صعوبة شروط القروض، وارتفاع الفائدة في بعض الحالات؛

- مؤشر استخدام الخدمات المالية الرقمية: ارتفع من 50 % إلى 80 %، وهو مؤشر شامل يعكس الاستخدام العام للخدمات المالية عبر التكنولوجيا، ويعكس انتشار الإنترنت وتطور البنية التحتية الرقمية.

من خلال هذه المؤشرات يمكن استخلاص ما يلي:

- البرازيل حققت مستوى مرتفعاً من الشمول المالي؛
- هناك هيمنة واضحة للخدمات الرقمية خاصة بعد نظام PIX؛
- المحافظ الرقمية أصبحت عنصراً أساسياً في النظام المالي؛
- لا يزال الاقتراض يمثل نقطة ضعف نسبية؛
- التحول الرقمي ساهم في تقليص الفجوة المالية والاجتماعية .

2- دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي في البرازيل:

- **تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية :** تمكن المحافظ الرقمية من فتح حسابات وإجراء معاملات دون الحاجة لزيارة البنك، وقد ساهمت في إدماج الفئات غير المتعاملة مع البنوك، خصوصاً في المناطق الريفية.
- دعم نظام الدفع الفوري PIX لتسريع التحويلات المالية، وهذا ما أتاح تحويل الأموال خلال ثوانٍ وبتكلفة منخفضة، مما يقلل على النقد.
- **تعزيز الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية (Fin Tech):** وفرت المحافظ الرقمية منصة للشركات الناشئة لتقديم خدمات مالية مبتكرة مثل القروض الصغيرة، المدخرات، والتأمين الرقمي، وساعدت البنوك الرقمية مثل Nubank، على زيادة المنافسة وتحسين تجربة العملاء.¹
- **زيادة الأمان والثقة في المعاملات الرقمية:** تضمن المحافظ الرقمية تشفير المعلومات وحماية الحسابات، مما يقلل مخاطر الاحتيال الإلكتروني مقارنة بالمعاملات النقدية التقليدية.
- **تقليل التكاليف المالية للأفراد والشركات:** مثل انخفاض الرسوم على التحويلات والمدفوعات مقارنة بالبنوك التقليدية، كما سهلت عمليات الدفع اليومية للشركات الصغيرة ورواد الأعمال.
- **دعم الشمول المالي الاجتماعي والاقتصادي:** مكنت المحافظ الرقمية الفئات المهمشة من الحصول على خدمات متكاملة، ساهمت في تقليص الفجوة بين الفئات الغنية والفئات محدودة الدخل في الوصول للخدمات المالية.

¹Banco Central do Brazil, Relatório de Inclusão Financeira Digital – Pix e Mobile Wallets. Brasília : Banco Central do Brazil, 2022, 30/03/2026, <https://www.bcb.gov.br>

وفيما يلي جدول يوضح استخدام المحافظ الرقمية حسب الفئة العمرية خلال سنة 2024.

جدول رقم (12): استخدام المحافظ الرقمية حسب الفئة العمرية في البرازيل خلال سنة 2024

نوع المستخدم	نسبة استخدام المحافظ الرقمية (%)	طبيعة الاستخدام
الشباب (18-35 سنة)	85%	دفع يومي، تحويلات، تسوق إلكتروني
البالغون (36-60 سنة)	70%	تحويل الأموال، دفع فواتير
كبار السن (+ 60 سنة)	45%	استخدام محدود (تحويلات أساسية)

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد :

- بيانات Banco Central do Brazil ، متاح بتاريخ 2026/04/02 على الساعة 19:00 ، على

الموقع الإلكتروني: <https://www.bcb.gov.br>

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- الشباب (85 %) الأكثر استخداما بسبب التعود على التكنولوجيا، وانتشار الهواتف الذكية، وهم الذين يقودون التحول الرقمي المالي، بينما كبار السن (45%) استخدام محدود وهذا بسبب ضعف الثقافة الرقمية والحاجة إلى التوعية.

وفيما يلي جدول يوضح استخدام المحافظ الرقمية حسب الموقع الجغرافي خلال سنة 2024.

جدول رقم (13): استخدام المحافظ الرقمية حسب الموقع الجغرافي في البرازيل خلال سنة 2024

نوع المستخدم	نسبة استخدام المحافظ الرقمية (%)	طبيعة الاستخدام
سكان المدن	82%	جميع الخدمات الرقمية
سكان الريف	55%	تحويلات ودفع محدود

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد :

- بيانات Banco Central do Brazil ، متاح بتاريخ 2026/04/03 على الساعة 21:00 ، على الموقع

الإلكتروني: <https://www.bcb.gov.br>

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- سكان المدن (82 %) وهذا بسبب توفر الإنترنت والخدمات، بينما سكان الريف (55%) استخدام أقل.

وفيما يلي جدول يوضح استخدام المحافظ الرقمية حسب الدخل خلال سنة 2024.

جدول رقم (14): استخدام المحافظ الرقمية حسب الدخل في البرازيل خلال سنة 2024

نوع المستخدم	نسبة استخدام المحافظ الرقمية (%)	طبيعة الاستخدام
ذوو الدخل المرتفع	80%	استثمار، تسوق، خدمات مالية متنوعة
ذوو الدخل المتوسط	72%	دفع الفواتير، تحويلات
ذوو الدخل المنخفض	60%	تحويلات صغيرة، مساعدات

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد :

- بيانات Banco Central do Brazil ، متاح بتاريخ 2026/04/04 على الساعة 22:00 ، على الموقع

الإلكتروني: <https://www.bcb.gov.br>

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- أصحاب الدخل مرتفع 80% بسبب الاستخدامات المتنوعة (استثمار، خدمات متقدمة)، بينما أصحاب الدخل المنخفض 60 % استخدام أساسي (تحويلات، دعم مالي).

من خلال هذا التحليل نستنتج أن :

- استخدام المحافظ الرقمية في البرازيل واسع لكنه غير متكافئ؛
- الشباب وسكان المدن هم المحرك الرئيسي؛
- المحافظ الرقمية ساهمت في إدماج الفئات منخفضة الدخل؛
- لا تزال هناك فجوات عمرية وجغرافية.

وفي ما يلي جدول يوضح تطور مؤشرات استخدام المحافظ الرقمية في البرازيل خلال الفترة (2016-2024)

جدول رقم (15) : تطور مؤشرات استخدام المحافظ الرقمية في البرازيل خلال الفترة (2016-2024)

المؤشر المرتبط بالمحافظ الرقمية	2016	2019	2021	2024	نسبة التغير
نسبة استخدام المحافظ الرقمية %	30%	50%	65%	72%	42%+
عدد المستخدمين (مليون)	60	90	120	150	90+ مليون
نسبة الدفع عبر المحافظ %	25%	45%	68%	75%	75%+
نسبة التحويلات المالية عبر المحافظ %	20%	40%	60%	70%	70%+
نسبة دفع الفواتير عبر المحافظ %	18%	38%	62%	70%	70%+
نسبة الادخار عبر المحافظ %	15%	30%	45%	52%	37%+

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

- بيانات Banco Central do Brazil ، متاح بتاريخ 2026/04/05 على الساعة 11:00 ، على الموقع الإلكتروني

<https://www.bcb.gov.br>:

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- الانتشار الواسع للمحافظ الرقمية: ارتفعت نسبة الاستخدام من 30 % إلى 72%، وهو نمو سريع يعكس تطور التكنولوجيا المالية، وانتشار الهواتف الذكية، ودعم البنك المركزي؛
- نمو عدد المستخدمين: تضاعف عدد المستخدمين من 60 مليون إلى 150 مليون، وهذا يدل على إدماج شريحة واسعة من السكان، بما في ذلك الفئات غير المتعاملة مع البنوك؛
- تطور المدفوعات الرقمية: ارتفعت المدفوعات عبر المحافظ إلى 75 % ويعكس تحولا واضحا من الاقتصاد النقدي إلى الرقمي؛
- التحويلات المالية: أصبحت المحافظ الوسيلة الأساسية للتحويلات (70 %)، وهذا بسبب سرعة العمليات، وانخفاض التكاليف؛
- دفع الفواتير والخدمات: ارتقاع استخدام المحافظ في دفع الفواتير إلى 70 %، ساهم في تسهيل المعاملات اليومية وتحسين الكفاءة،
- الادخار عبر المحافظ : تطور الادخار الرقمي من 15 % إلى 52 %، وهو ما يعكس زيادة الثقة في النظام المالي ويساعد على تحسين السلوك المالي للأفراد.

نستنتج من خلال الجدول أن المحافظ الرقمية لعبت دورا محوريا في تطوير النظام المالي في البرازيل، حيث ساهمت في زيادة الاستخدام، تسهيل المعاملات، وتعزيز الشمول المالي بشكل ملحوظ.

المبحث الثالث : مقارنة بين الدول محل الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى إجراء مقارنة بين تجارب الهند وكينيا والبرازيل في مجال المحافظ الرقمية والشمول المالي، من خلال استخلاص أهم العوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجارب والاستفادة منها، والتحديات التي تواجه هذه الدول.

المطلب الأول : مقارنة عوامل النجاح

تعد مقارنة عوامل النجاح بين الدول محل الدراسة خطوة أساسية لفهم الأسباب التي ساهمت في تعزيز الشمول المالي من خلال المحافظ الرقمية، كما تساعد هذه المقارنة على تحديد الممارسات الناجحة والعوامل المشتركة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير تجارب دولية أخرى.

1- عوامل نجاح تجربة الهند: يعود نجاح تجربة الهند إلى مجموعة من العوامل المؤسسية والتكنولوجية التي ساهمت في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستخدمين ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

- **البنية التحتية الرقمية القوية:** ساهم الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت والهواتف الذكية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، كما أدى ذلك إلى تقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في استخدام المحافظ الإلكترونية¹؛

- **برنامج الشمول المالي الحكومي (Jan Dhn Yojana):** أطلقت الحكومة الهندية لفتح ملايين الحسابات البنكية للفئات غير المتعاملة مع البنوك، وساهم في دمج الفقراء في النظام المالي الرسمي بشكل واسع وسريع؛

- **سهولة الاستخدام والتجربة الرقمية البسيطة:** تم تصميم واجهة المستخدم في التطبيقات مثل، Paytm، Google Pay، PhonePe سهل وبسيط، كما أن المعاملات تستغرق تواتر فقط، مع خطوات محدودة ومباشرة.

- **الأمان والموثوقية:** تتوفر الهند على نظام تحقق متعدد الخطوات (OTP، بصفة، PIN)، إضافة إلى الشراكة مع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية منح المستخدمين ثقة أكبر.

- **التكامل مع نظام المدفوعات الموحد UPI:** وفر هذا النظام تحويلات مالية فورية والدفع مباشرة عبر المحافظ، حيث أصبح العمود الفقري للمدفوعات الرقمية في الهند وسهل الاستخدام اليومي، ويمكن من خلاله إجراء المدفوعات بين مختلف البنوك والمحافظ دون رسوم عالية.

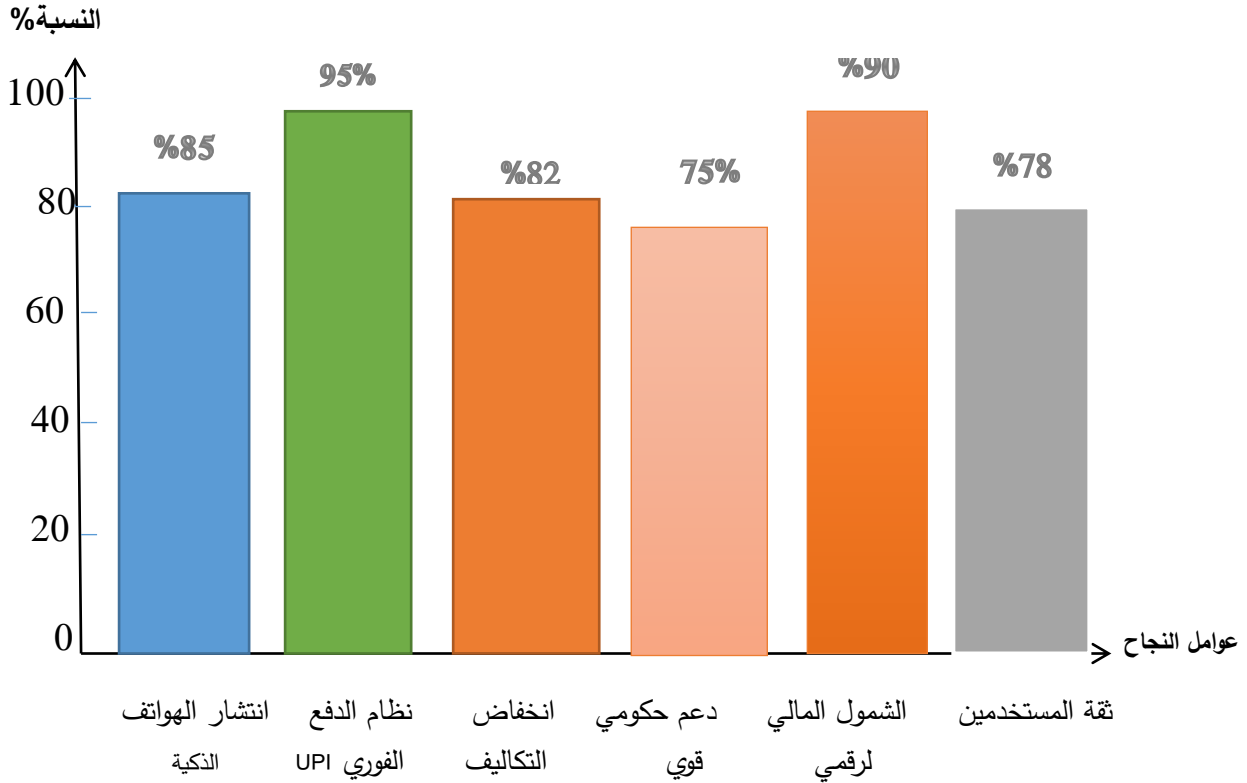
- **التثقيف الرقمي والتوعية المجتمعية:** قامت الهند بحملات التوعية الرقمية وورش العمل المجتمعية حول فوائد المحافظ الرقمية، إضافة إلى البرامج التعليمية استهدفت الفئات الريفية والمهمشة، ما زاد اعتماد المحافظ الرقمية.

¹ Reserve Bank of India (RBI), Report of India on Trend and Progress of Banking in India 2022-2023. Mumbai, 28/03/2026, <https://www.rbi.org.in>

- القيمة الاقتصادية للمستخدمين: ساهمت المحافظ الرقمية بتقليل التكاليف المالية (رسوم التحويل والسحب)، وهذا أدى إلى توفير الوقت والجهد في المعاملات اليومية.

فيما يلي شكل بياني يوضح عوامل نجاح تجربة الهند :

الشكل رقم (3): عوامل نجاح الهند في استخدام المحافظ الرقمية لتعزيز الشمول المالي



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على (World Bank (2022)، Reserve BANK of India (2023)

يوضح هذا الشكل العوامل التي ساهمت في نجاح تجربة الهند في تعزيز الشمول المالي، عبر المحافظ الرقمية، حيث يعد نظام UPI من أهم هذه العوامل بنسبة (95%)، نظرا لدوره في تحسين المدفوعات الرقمية بين الأفراد والمؤسسات.

كما يبرز الدعم الحكومي القوي بنسبة (90%)، من خلال مبادرات رقمية مثل رقمنة الخدمات المالية وتعزيز البنية التحتية الرقمية، ويظهر أيضا أن انتشار الهواتف الذكية بنسبة (85%)، ساهم في توسيع قاعدة المستخدمين.

إضافة إلى ذلك، ساعد انخفاض تكاليف المعاملات بنسبة (82%)، في جذب المستخدمين، بينما يعكس

الشمول المالي الرقمي بنسبة (80%) تحسن الوصول إلى الخدمات المالية، وأخيرا تشير ثقة المستخدمين

بنسبة (78%) إلى زيادة الاعتماد على الأنظمة في الحياة اليومية.

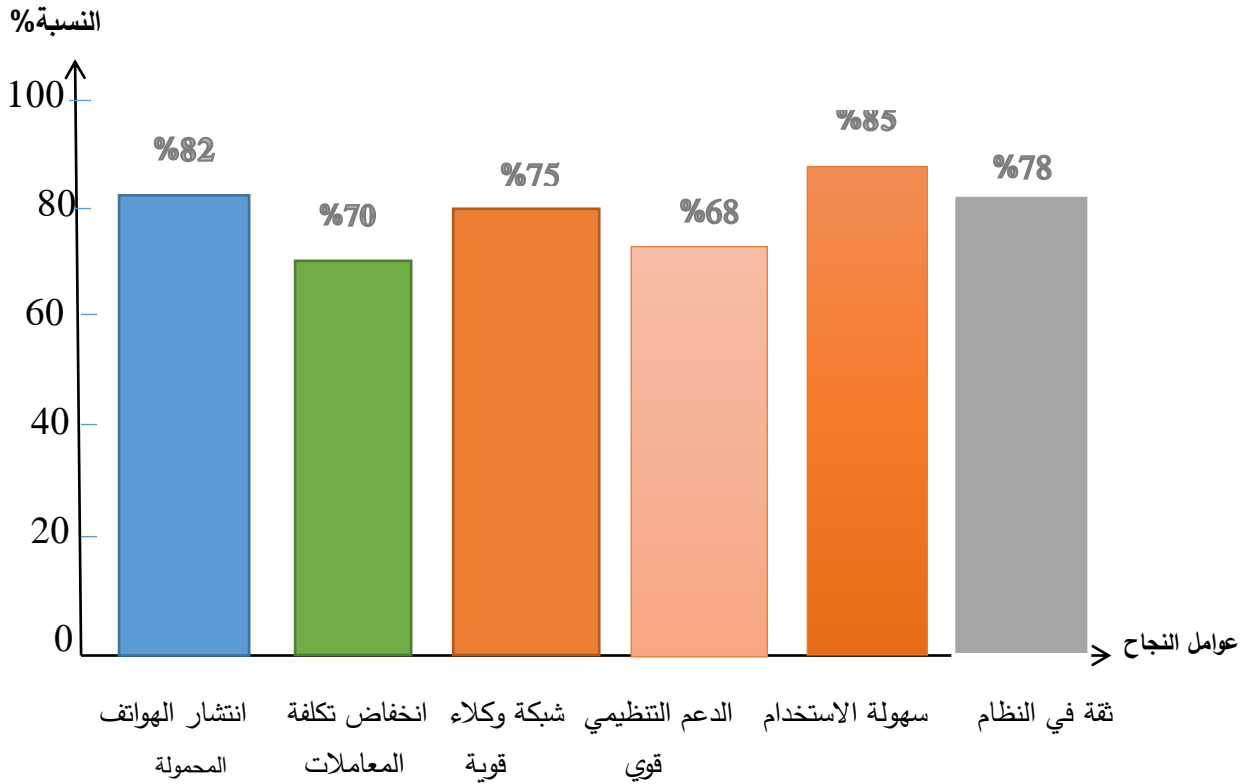
2- عوامل نجاح تجربة كينيا: يعزى نجاح تجربة كينيا إلى بساطة النظام واعتماده على البنية التحتية للاتصالات ويمكن تلخيص أهم عوامل النجاح فيما يلي :

- ✓ انتشار الهاتف المحمول على نطاق واسع: يعد الانتشار الكبير للهواتف المحمولة في كينيا من أهم عوامل نجاح المحافظ الرقمي، حيث أصبح الهاتف أداة مالية أساسية، وقد مكن ذلك من الوصول إلى شريحة واسعة من السكان، بما في ذلك المناطق الريفية التي تقتقر إلى البنوك¹؛
- ✓ دور شركة الاتصالات Safaricom: لعبت هذه الشركة دورا محوريا في نجاح التجربة من خلال تطوير خدمة M-Pesa، وتوفير شبكة واسعة من الوكلاء، مما سهل عمليات الإيداع والسحب في أنحاء البلاد؛
- ✓ وجود بيئة تنظيمية مرنة وداعمة: اعتمدت السلطات النقدية، وخاصة Central Bank of Kenya، نهجا تنظيميا مرنا شجع الابتكار دون تقييد، مما سمح بتجربة تطوير الخدمات المالية الرقمية بشكل تدريجي وآمن؛
- ✓ الحاجة الفعلية للخدمات المالية: كان ضعف انتشار البنوك التقليدية في كينيا دافعا قويا لتبني المحافظ الرقمية، حيث وفرت هذه الخدمات حلا عمليا وسريعا للفئات غير المتعاملة مع النظام المصرفي؛
- ✓ شبكة واسعة من الوكلاء (Agent Network): وجود شبكة كبيرة من الوكلاء ساعد في تسهيل العمليات المالية مثل الإيداع والسحب، مما جعل الخدمة متاحة حتى في المناطق النائية، وساهم في تعزيز الثقة بين المستخدمين؛
- ✓ سهولة الاستخدام وبساطة الخدمات: تم تصميم المحافظ الرقمية لتكون سهلة الاستخدام حتى للأشخاص ذوي التعليم المحدود، حيث تعتمد على واجهات بسيطة وتقنيات USSD السريع؛
- ✓ انخفاض تكاليف المعاملات: تعد تكلفة استخدام المحافظ الرقمية منخفضة مقارنة بالبنوك التقليدية، وهو ما جعلها الخيار المفضل للفئات ذات الدخل المحدود، وساهم في زيادة استخدامه بشكل واسع؛
- ✓ الثقة في النظام المالي الرقمي: بمرور الوقت، اكتسبت المحافظ الرقمية ثقة المستخدمين بفضل الأمان النسبي وسهولة الاستخدام، مما شجع المزيد من الأفراد على الاعتماد عليها في معاملاتهم اليومية؛
- ✓ التكامل مع الخدمات المالية الأخرى: ساهم التكامل بين المحافظ الرقمية والخدمات البنكية (مثل الادخار، والقروض) في تحويلها من مجرد وسيلة دفع إلى نظام مالي متكامل، مما عزز من فعاليتها في تحقيق الشمول المالي؛
- ✓ الابتكار المستمر في التكنولوجيا المالية: شهدت كينيا تطورا مستمرا في مجال التكنولوجيا المالية، حيث ظهرت العديد من الشركات الناشئة التي قدمت حلولاً مبتكرة، مما ساعد في تحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاقها؛

¹ Central Bank of Kenya. **FinAccess Household Survey 2021** , Nairobi : central Bank of Kenya , 2022, 28/03/2026 , <https://www.centralbank.go.ke>

وفيما يلي شكل بياني يوضح عوامل نجاح تجربة كينيا :

الشكل رقم (4) : عوامل نجاح كينيا في استخدام المحافظ الرقمية لتعزيز الشمول المالي



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على : (2022) World Bank ، (2023) GSMA

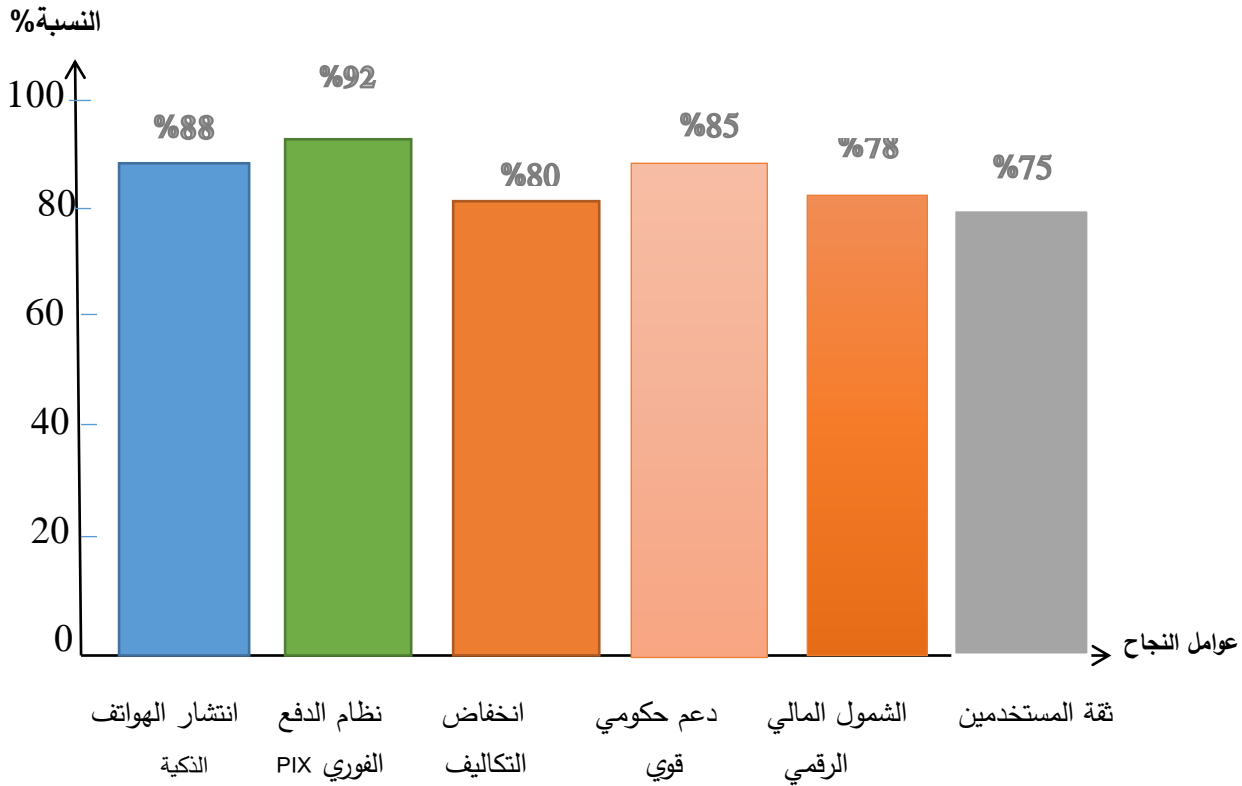
يوضح هذا الشكل مجموعة من العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح تجربة كينيا في استخدام المحافظ الرقمية، خاصة عبر خدمة M-Pesa، في تعزيز الشمول المالي، ويبين الرسم أن سهولة الاستخدام تمثل العامل الأكثر تأثيراً بنسبة (85%)، وهو يعكس بساطة التطبيقات المالية وإمكانية استخدامها من قبل مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك غير المتعاملين تقنياً.

كما يظهر أن انتشار الهواتف المحمولة يحتل مرتبة متقدمة بنسبة (82%)، وهو عامل أساسي مكن الأفراد، خصوصاً في المناطق الريفية، من الوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة إلى بنوك تقليدية، وتأتي الثقة في النظام بنسبة (78%)، مما يدل على اعتماد المستخدمين المتزايد على هذه الخدمات في معاملاتهم اليومية.

من جهة أخرى، ساهمت شبكة الوكلاء القوية بنسبة (75%) في تسهيل عمليات السحب والإيداع، مما عزز من انتشار الخدمة ميدانياً، كما أن انخفاض تكلفة المعاملات بنسبة (70%) جعل هذه الخدمات في متناول الفئات ذات الدخل المحدود، وهو ما يدعم هدف الشمول المالي، أما الدعم التنظيمي بنسبة (68%)، فقد وفر بيئة قانونية مرنة ومشجعة للابتكار في مجال الخدمات المالية الرقمية.

وفيما يلي شكل يوضح عوامل نجاح تجربة البرازيل

الشكل رقم(5) : عوامل نجاح البرازيل في استخدام المحافظ الرقمية لتعزيز الشمول المالي



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على : البنك المركزي البرازيلي (2023)،البنك الدولي (2022)

يوضح هذا الشكل العوامل التي ساهمت في نجاح تجربة البرازيل في تعزيز الشمول المالي، عبر المحافظ الرقمية، حيث يعد نظام PIX من أبرز هذه العوامل بنسبة (92%)، نظرا لدوره في تسهيل التحويلات المالية الفورية والمجانية بين الأفراد والمؤسسات، كما يبرز انتشار الهواتف الذكية بنسبة (88%)، كعامل أساسي في تمكين المستخدمين من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بسهولة.

إضافة إلى ذلك، ساهم الدعم الحكومي القوي بنسبة (85%) في تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الابتكار المالي، كما أن انخفاض تكاليف التحويل بنسبة (80%)، شجع فئات واسعة من المجتمع على استخدام هذه الخدمات، ويعكس الشمول المالي الرقمي بنسبة (78%)، توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، في حين تظهر ثقة المستخدمين بنسبة (75%) مدى قبول هذه التقنيات واعتمادها في الحياة اليومية.

4- المقارنة التحليلية لعوامل النجاح: من خلال تحليل التجارب الثلاث، يتضح أن عوامل النجاح تختلف حسب طبيعة كل اقتصاد.

وفي ما يلي جدول مقارنة لعوامل النجاح المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي:

جدول رقم (16): مقارنة عوامل نجاح المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي (الهند - كينيا - البرازيل)

عامل النجاح	الهند	كينيا	البرازيل
البنية التحتية الرقمية	قوية (منظومة UPI، انتشار الإنترنت)	متوسطة (اعتماد كبير على الهاتف المحمول)	متطورة (أنظمة دفع فورية PIX)
الدعم الحكومي	مرتفع (برامج حكومية مثل Jan Dhan)	مرتفع (تنظيم داعم لـ M-Pesa)	مرتفع (سياسات البنك المركزي)
انتشار الهاتف المحمول	مرتفع جدا	مرتفع جدا	مرتفع
الابتكار المالي	قوي (تعدد التطبيقات و المحافظ)	متوسط (تركيز على خدمات أساسية)	قوي (تنوع الخدمات الرقمية)
الشمول المالي	تحسن كبير	تحسن كبير جدا	تحسن ملحوظ

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات،

<https://www.rbi.org.in> (2022) Reserve Bank of India، متاح بتاريخ 2026/04/07 على الساعة 16:00 في الموقع:

<https://www.Centralbank.go.ke> (2022) Centre Bank of Kenya، متاح بتاريخ 2026/04/07 على الساعة 17:00 في الموقع:

<https://www.bcb.gov.br> (2022) Banco Central do Brazil، متاح بتاريخ 2026/04/07 على الساعة 18:00 في الموقع:

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- **تفوق البنية التحتية الرقمية في الهند والبرازيل مقابل كينيا:** تظهر المقارنة أن الهند والبرازيل تعتمدان على أنظمة دفع رقمية متطورة ومتكاملة مثل UPI و PIX، وهو ما يمنحها قدرة أكبر على توسيع الخدمات المالية وتعزيز سرعة المعاملات في المقابل، تعتمد كينيا بشكل أكبر على الهاتف المحمول كبديل للبنية البنكية التقليدية، مما يجعل بنيتها أقل تعقيدا لكنها أكثر مرونة وانتشارا.

- **تشابه قوي في دور الدعم الحكومي مع اختلاف في آليات التدخل:** تتفق الدول الثلاث في أن الدعم الحكومي عنصر حاسم في النجاح، غير أن أساليب التطبيق تختلف، فالهند تعتمد على برامج إدماج مالي واسعة النطاق، بينما تركز كينيا على التنظيم المرن، في حين تعتمد البرازيل على سياسات نقدية مبتكرة يقودها البنك المركزي، هذا يعكس اختلاف النماذج المؤسسية رغم وحدة الهدف.

- **تقارب كبير في انتشار الهاتف المحمول كعامل حاسم:** يظهر الجدول أن الهاتف المحمول يمثل القاسم المشترك الأهم بين الدول الثلاث، حيث يشكل الأداة الأساسية للوصول إلى الخدمات المالية، إلا أن أهميته تكون أكبر في كينيا مقارنة بالهند والبرازيل، نظرا لضعف البدائل البنكية التقليدية هناك.
- **تفاوت في مستوى الابتكار المالي:** تشير المقارنة إلى أن الهند والبرازيل تتفوقان من حيث تنوع الابتكار والخدمات الرقمية، نتيجة وجود بيئة تنافسية بين الشركات، في حين أن كينيا تركز على الابتكار الوظيفي البسيط والفعال، ما يجعل خدماتها أقل تنوعا لكنها أكثر تركيزا على الاحتياجات الأساسية.
- **تقارب في النتائج النهائية للشمول المالي رغم اختلاف المسارات:** على الرغم من اختلاف النماذج (نموذج تقني متكامل في الهند، ونموذج قائم على الهاتف في كينيا، ونموذج هجين في البرازيل)، إلا أن جميع الدول حققت تحسنا ملحوظا في مستويات الشمول المالي، وهذا يدل على أن تنوع المسارات لا يمنع تحقيق نفس الهدف إذا توفرت العوامل الأساسية.
- **اختلاف في طبيعة النمو:** يتضح أن كينيا حققت نموا سريعا في الشمول المالي بفضل بساطة النموذج، بينما حققت الهند والبرازيل نموا أكثر شمولاً واستدامة نتيجة تكامل الأنظمة وتعدد الخدمات .
- تعكس المقارنة أن نجاح المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي لا يعتمد على نموذج واحد، بل على مدى توافق الأدوات الرقمية مع البيئة الاقتصادية والتنظيمية لكل دولة، فبينما تبرز كينيا كنموذج للبساطة والانتشار، تمثل الهند والبرازيل نموذجا للتكامل والتنوع، ومع ذلك تتقاطع جميعها في تحقيق نتائج إيجابية ملموسة.

المطلب الثاني : مقارنة التحديات

- رغم النجاحات التي حققتها الهند وكينيا والبرازيل في توظيف المحافظ الرقمية لتعزيز الشمول المالي، إلا أن هذه التجارب واجهت مجموعة من التحديات التي اختلفت في طبيعتها وحدتها من دولة إلى أخرى.
- 1- التحديات التي تواجه الهند:** رغم التقدم الكبير الذي حققته الهند في مجال المحافظ الرقمية، إلا أن هذا التحول يواجه مجموعة من التحديات التي تحد من تحقيق شمول مالي متكامل، وتتمثل أبرز التحديات فيما يلي :
 - **البنية التحتية الرقمية غير المتكاملة في بعض المناطق:** تعاني بعض المناطق في الهند من ضعف أو انعدام تغطية الإنترنت، هذا التفاوت يحد من قدرة السكان على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بشكل متساو؛
 - **الفجوة التعليمية والمعرفة الرقمية:** يوجد نقص في المهارات الرقمية والوعي المالي لدى بعض الفئات خاصة في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى ضعف استخدام المحافظ الرقمية والخدمات المالية الحديثة؛
 - **مخاطر الأمان والاحتيال الرقمي:** تزايد حالات الاحتيال الإلكتروني والهجمات السيبرانية يقلل من ثقة المستخدمين، ويجعل بعض الأفراد مترددين في اعتماد الخدمات المالية الرقمية؛

- **الاعتماد على النقد عند بعض الفئات:** رغم انتشار المحافظ الرقمية، إلا أن عدد من المستخدمين ما يزال يعتمد على النقد في التعاملات اليومية، خصوصا في الأسواق التقليدية والمناطق الريفية؛
 - **التحديات التنظيمية والقانونية:** وجود تعدد في الجهات المنظمة يؤدي أحيانا إلى ضعف التنسيق في السياسات، كما أن تحديث القوانين لا يواكب دائما سرعة التطور الرقمي؛
 - **التحديات الاقتصادية والفجوة الاجتماعية:** تكلفة الهواتف الذكية أو الإنترنت لبعض الفئات قد تشكل حاجزا ماليا لاستخدام المحافظ الرقمية، وهناك بعض الفئات ذات الدخل المنخفض أو العمالة غير الرسمية لا يمكنهم الوصول بشكل مستمر للخدمات الرقمية.
- 02- التحديات التي تواجه كينيا:** على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته كينيا في مجال المحافظ الرقمية، إلا أن هذا النموذج يواجه بعض التحديات التي تحد من تطوره واستدامته ومن أهم هذه التحديات ما يلي :
- ✓ **الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية:** رغم الانتشار الواسع للهواتف المحمولة، إلا أن هناك تفاوتات واضحة في جودة الاتصال بالإنترنت والبنية التحتية الرقمية بين المدن والمناطق الريفية، مما يحد من استفادة بعض الفئات من الخدمات المالية الرقمية¹؛
 - ✓ **انخفاض الثقافة المالية والرقمية:** تعاني بعض الفئات، خاصة كبار السن وسكان المناطق النائية، من ضعف في الثقافة المالية والرقمية، مما يؤثر على قدرتهم على استخدام المحافظ الرقمية بشكل فعال وآمن.
 - ✓ **ارتفاع تكاليف بعض الخدمات:** على الرغم من انخفاض التكاليف مقارنة بالبنوك، إلا أن بعض رسوم التحويل والسحب في خدمات مثل M-Pessa، قد تشكل عبئا على المستخدمين ذوي الدخل المحدود، خاصة عند تكرار العمليات؛
 - ✓ **مخاطر الأمن السيبراني والاحتيال:** مع توسع استخدام المحافظ الرقمية، زادت حالات الاحتيال الإلكتروني (مثل الرسائل المزيفة وسرقة الحسابات)، مما يهدد ثقة المستخدمين ويستلزم تعزيز أنظمة الحماية؛
 - ✓ **التحديات التنظيمية والتشريعية:** رغم مرونة الإطار التنظيمي الذي وضعه Central Bank of Kenya، إلا أن التطور السريع للتكنولوجيا المالية يفرض تحديات مستمرة تتطلب تحديث القوانين لمواكبة الابتكار؛
 - ✓ **الاعتماد الكبير على شركة واحدة Sfaricom،** على السوق، وهو ما قد يقلل من المنافسة ويؤثر على الابتكار وتخفيض التكاليف على المدى الطويل؛
 - ✓ **الإقصاء المالي لبعض الفئات:** لا تزال بعض الفئات مثل النساء في المناطق الريفية، وكبار السن، والأمية رقميا، أقل استفادة من الخدمات الرقمية، مما يحد من تحقيق شمول مالي كامل؛
 - ✓ **التأثر بالصدمات الاقتصادية والتكنولوجية:** تتأثر المنظومة الرقمية بالعوامل الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الأعطال التقنية، مما قد يعرقل استمرارية الخدمات المالية الرقمية.

¹ Central Bank of Kenya, **FinAccess Household Survey 2021**, Nairobi : central Bank of Kenya , 2022, 28/03/2026 , <https://www.centralbank.go.ke>

3- التحديات التي تواجه البرازيل: تواجه البرازيل مجموعة من التحديات في مجال الشمول المالي ومن أهمها :

- ✓ الفجوة الرقمية بين الفئات والمناطق، حيث رغم التقدم، لا يزال هناك تفاوت في الوصول إلى الإنترنت بين المناطق الحضرية والريفية وهو ما أدى من استفاضة بعض الفئات من الخدمات الرقمية؛¹
- ✓ ضعف الثقافة المالية والرقمية، حيث تعاني بعض الفئات، خاصة كبار السن و ذوي الدخل المحدود، من صعوبة استخدام التطبيقات المالية، وهو ما أثر على الاستخدام الفعال للمحافظ الرقمية؛
- ✓ التكاليف غير المباشرة للخدمات، رغم أن نظام Pix مجاني غالبا، إلا أن بعض الخدمات المرتبطة بالمحافظ الرقمية قد تفرض رسوما، وقد يشكل ذلك عائقا أمام الاستخدام المكثف؛
- ✓ مخاطر الأمن السيبراني والاحتيال، حيث تزايد عدد عمليات الاحتيال الإلكتروني وسرقة الحسابات مع انتشار المدفوعات الرقمية، ويتطلب ذلك تعزيز أنظمة الحماية والتوعية الرقمية؛
- ✓ التحديات التنظيمية والتحديث المستمر، يواجه Banco Central do Brazil تحديا في مواكبة التطور السريع للتكنولوجيا المالية، حيث ازدادت الحاجة إلى تحديث القوانين بشكل مستمر لضمان التوازن بين الابتكار والحماية؛
- ✓ المنافسة بين البنوك التقليدية و Fin Tech، حيث أدى هذا التنافس إلى عدم استقرار بعض الشركات الناشئة، وهو ما خلق تحديات في التنسيق بين مختلف الفاعلين في السوق؛
- ✓ الإقصاء المالي لبعض الفئات، لا تزال بعض الفئات الهشة (مثل سكان المناطق النائية) أقل استفادة من الخدمات الرقمية، وهو يشكل تحديا أمام تحقيق شمول مالي كامل؛
- ✓ الاعتماد الكبير على الأنظمة الرقمية يجعل الاقتصاد عرضة للأعطال التقنية أو الهجمات الإلكترونية.

¹Banco Central do Brazil, Relatorio de Inclusao Financeira Digitel – Pix eMobile Wallets.Brazilia : Banco Central do Brazil, 2022, 30/03/2026, <https://www.bcb.gov.br>

4- المقارنة التحليلية للتحديات: فيما يلي جدول مقارنة التحديات في الدول محل الدراسة (الهند - كينيا - البرازيل)

جدول رقم (17) : مقارنة التحديات (الهند - كينيا - البرازيل)

التحديات	الهند	كينيا	البرازيل
البنية التحتية الرقمية	ضغط على الأنظمة وكثافة الاستخدام	اعتماد على الهاتف المحمول وضعف الإنترنت	ضغط على الأنظمة مع توسع pix
الإطار التنظيمي	تعقيد القوانين وتعدد الجهات	مرونة تنظيمية مع ضعف الرقابة	تنظيم قوي مع بعض التعقيد
الأمن السيبراني	ارتفاع مخاطر الاحتيال الرقمي	ضعف الحماية وزيادة الهجمات	تهديدات مستمرة رغم بعض التطور
الفجوة الرقمية	تفاوت بين الريف والحضر	ضعف الإمكانيات في المناطق النائية	فجوة بين المناطق
الثقافة المالية الرقمية	ضعف الوعي لدى بعض الفئات	ضعف الثقافة لدى الفئات الهشة	وعي متوسط غير متكافئ

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات،

<https://www.rbi.org.in>، متاح بتاريخ 2026/04/08 على الساعة 17:00 في الموقع: Reserve Bank of India (2022)

<https://www.Centralbank.go.ke>، متاح بتاريخ 2026/04/08 على الساعة 18:00 في الموقع: Centre Bank of Kenya(2022)

<https://www.bcb.gov.br>، متاح بتاريخ 2026/04/08 على الساعة 19:00 في الموقع: Banco Central do Brazil(2022)

يتضح من خلال الجدول ما يلي :

- **تفاوت مستوى البنية التحتية الرقمية وتأثيره على الاستدامة:** تظهر المقارنة أن التحديات المرتبطة بالبنية التحتية أكثر حدة في كينيا مقارنة بالهند والبرازيل، حيث تعتمد بشكل كبير على شبكات الهاتف المحمول، مما يجعلها عرضة لانقطاعات التقنية، في المقابل، ورغم قوة البنية في الهند والبرازيل، إلا أنهما تواجهان تحديات تتعلق بضغط الأنظمة وكثافة الاستخدام، خاصة مع أنظمة مثل UPI و PIX.
- **تشابه التحديات التنظيمية مع اختلاف درجة التعقيد:** تواجه الدول الثلاث تحديات تنظيمية، لكن بدرجات مختلفة، فالهند والبرازيل تعانين من تعقيد الأطر القانونية وتعدد الفاعلين، مما قد يبطئ الابتكار، بينما تواجه كينيا تحديا مغايرا يتمثل في تحقيق التوازن بين المرونة لتنظيمية وحماية المستهلك.
- **مخاطر الأمن السيبراني كعامل مشترك:** تمثل التهديدات السيبرانية تحديا مشتركا بين جميع الدول، حيث يزداد خطر الاحتيال الرقمي مع توسع استخدام المحافظ، غير أن حجم الاحتيال المخاطر يكون أكبر في الهند

والبرازيل بسبب اتساع قاعدة المستخدمين وتنوع الخدمات الرقمية، مقارنة بكينيا التي تظل خدماتها أبسط نسبياً.

- **الفجوة الرقمية وعدم المساواة في الوصول:** تكشف المقارنة عن استمرار فجوة رقمية في الدول الثلاث، لكنها أكثر وضوحاً في الهند والبرازيل بسبب التباين الكبير بين المناطق الحضرية والريفية، أما في كينيا، فرغم انتشار الخدمات، إلا أن محدودية الإمكانيات التقنية لبعض المستخدمين تشكل عائقاً أمام الاستخدام الأمثل.
- **ضعف الثقافة المالية الرقمية:** تعد محدودية الوعي المالي تحدياً مشتركاً، حيث يواجه المستخدمون صعوبات في فهم الخدمات الرقمية وإدارتها، ويظهر هذا التحدي بشكل أكبر في كينيا والهند مقارنة بالبرازيل، نتيجة الفوارق التعليمية ومستوى التوعية المالية.

تبرز المقارنة أن التحديات، رغم اختلاف طبيعتها وحدتها، تتمحور حول ثلاث محاور رئيسية: البنية التحتية، التنظيم، والأمن الرقمي، كما يتضح أن الدول ذات الأنظمة المتقدمة (الهند والبرازيل) تواجه تحديات التعقيد والتوسع، بينما تواجه الدول ذات النماذج الأبسط (كينيا) تحديات الاستدامة والتركيز، ومع ذلك فإن جميع هذه التحديات لا تلغي النجاحات المحققة، بل تعكس الحاجة إلى تطوير مستمر للأطر الرقمية.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل المتعلق بالجانب التطبيقي دراسة تجارب لثلاث دول رائدة في مجال دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي وهيا الهند، كينيا، البرازيل، حيث تعرفنا في هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن عرض النظم المالية الرقمية في الدول محل الدراسة، أما المبحث الثاني تعرفنا فيه على دور المحافظ الرقمية في الشمول المالي في هذه الدول، أما المبحث الثالث فيتضمن مقارنة بين الدول محل الدراسة.

حيث تم التوصل إلى وجود أثر إيجابي واضح لهذه المحافظ على مؤشرات الشمول المالي، من خلال زيادة نسبة امتلاك الحسابات وتوسيع استخدام خدمات الدفع الإلكتروني، وتعزيز الادخار الرقمي.

كما بين التحليل المقارن وجود مجموعة من أوجه التشابه بين هذه التجارب، تمثلت أساسا في اعتماد التكنولوجيا المالية كرافعة رئيسية ، ودعم الحكومات للإصلاحات الرقمية، إضافة إلى دور الابتكار في تحسين كفاءة الخدمات المالية، في المقابل ظهرت اختلافات جوهرية تعود إلى طبيعة البنية التحتية الرقمية، ومستوى التطور الاقتصادي، والإطار التنظيمي في كل دولة، مما انعكس على وتيرة انتشار المحافظ الرقمية ومستوى تأثيرها.

ومن جهة أخرى كشفت لنا الدراسة عن مجموعة من عوامل النجاح، أبرزها: توفر بنية تحتية رقمية متطورة، دعم السياسات الحكومية، وانتشار الهواتف المحمولة، مقابل استمرار بعض التحديات مثل ضعف الثقافة المالية، ومخاطر الأمن السيبراني، والفجوة الرقمية بين المناطق.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن تجربة المحافظ الرقمية تمثل نموذجا ناجحا لتعزيز الشمول المالي، إلا أن تحقيق أقصى استفادة منها يتطلب تكييف السياسات وفق الخصوصيات الوطنية لكل دولة، مع ضرورة معالجة التحديات القائمة لضمان استدامة هذا التحول الرقمي.

الخاتمة

سمحت هذه الدراسة بتسليط الضوء على دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي، الأمر الذي يكتسب أهمية خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الدول النامية، وقد استعرض الجانب النظري مختلف المفاهيم المتعلقة بالمحافظ الرقمية ودورها في تعزيز الشمول المالي، أما الجانب التطبيقي فقد ارتكز على دراسة تجارب ثلاث دول وهي الهند، كينيا، البرازيل، تبين أن نجاح هذه الدول لم يكن نتيجة عامل واحد، بل جاء نتيجة تكامل بين البنية التحتية الرقمية، والدعم الحكومي، وانتشار التكنولوجيا المالية.

1- نتائج الدراسة: وقد أفرزت هذه الدراسة جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1- نتائج الجانب النظري:

- المحافظ الرقمية تمثل تطورا طبيعيا للامتداد التكنولوجي في القطاع المالي، حيث ساهمت في الانتقال من المعاملات النقدية التقليدية إلى المعاملات الرقمية السريعة والأمنة؛
- تعتبر المحافظ الرقمية من أهم الأدوات الحديثة لتعزيز الشمول المالي، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المتعاملة مع البنوك؛
- استخدام المحافظ الرقمية يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات المالية مقارنة بالقنوات التقليدية، مما يشجع الأفراد على استخدامها بشكل أوسع؛
- تساهم المحافظ الرقمية في تسريع عمليات الدفع والتحويل المالي، وتقليل الوقت والجهد المبذول مقارنة بالطرق التقليدية؛
- تساهم المحافظ الرقمية في تعزيز الشفافية وتقليل الاقتصاد الغير الرسمي، حيث تساعد على تتبع المعاملات المالية مما يحد من التهرب الضريبي ويعزز الشفافية داخل الاقتصاد؛
- تلعب البنية التحتية دورا حاسما في نجاح المحافظ الرقمية خاصة الإنترنت، الهواتف الذكية، شبكة الاتصالات؛
- يعد مستوى الوعي المالي والرقمي لدى الأفراد عاملا أساسيا في تحديد مدى استخدام المحافظ الرقمية؛
- المحافظ الرقمية أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في دعم النمو الاقتصادي من خلال دمج الأفراد في النظام المالي وتعزيز النشاط التجاري؛
- تلعب الحكومات والبنوك المركزية دورا رئيسيا في دعم انتشار المحافظ الرقمية من خلال التشريعات المناسبة وتعزيز الابتكار المالي؛

1-2- نتائج الجانب التطبيقي :

- أظهرت الدراسة التطبيقية (الهند، كينيا، البرازيل) أن انتشار المحافظ الرقمية يرجع أساسا في توسع استخدام الهواتف المحمولة، وضعف انتشار البنوك التقليدية، وتطور البنية التحتية الرقمية، مما ساهم بشكل مباشر في زيادة نسبة امتلاك الحسابات المالية خاصة لدى الفئات المهمشين ماليا؛
- توسع استخدام الخدمات المالية الرقمية: لوحظ نمو ملحوظ في استخدام خدمات الدفع الإلكتروني، التحويلات، والادخار الرقمي، مما يعكس تحولا تدريجيا نحو الاقتصاد الرقمي؛
- ساهمت المحافظ الرقمية في إدماج الفئات ذات الدخل المحدود وسكان المناطق الريفية، بفضل سهولة الوصول وانخفاض التكاليف؛
- تفاوت مستوى التأثير بين الدول: حيث أظهر التحليل المقارن أن تأثير المحافظ الرقمية يختلف من دولة لأخرى: حيث تعتبر:

كينيا : زيادة في الاستخدام اليومي بفضل نظام (M-Pesa)؛

الهند : توسع سريع مدعوم بسياسات حكومية ؛

البرازيل : تطور قوي عبر أنظمة الدفع الفوري.

- تبين أن الدول التي تمتلك بنية تحتية رقمية متطورة (إنترنت، تغطية هاتفية) حققت نتائج أفضل في انتشار المحافظ الرقمية؛
- أثبتت التجارب أن السياسات الحكومية (مثل UPI في الهند و Pix في البرازيل) كانت عاملا رئيسيا في نجاح المحافظ الرقمية؛
- استمرار بعض التحديات التطبيقية، فرغم النتائج الإيجابية، لاتزال هناك تحديات مثل:
 - ضعف الثقافة المالية؛
 - الفجوة الرقمية؛
 - مخاطر الأمن السيبراني.

2- اختبار صحة الفرضيات

بعد دراستنا لموضوع دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي بشقيه النظري والتطبيقي سنقوم باختبار صحة الفرضيات التي تم طرحها في المقدمة، بهدف التحقق من العلاقة بين المتغيرين ومدى توافق النتائج مع الفرضيات المطروحة.

الفرضية الأولى : تعتمد المحافظ الإلكترونية على آليات الدفع الإلكتروني، والتحويلات الفورية، والتطبيقات المحمولة لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

الخاتمة

اعتماد المحافظ الرقمية على آليات الدفع الإلكتروني، والتحويلات الفورية، والتطبيقات المحمولة ساهم بشكل كبير في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، من خلال توفير خدمات سريعة وسهلة الاستخدام ومتاحة في أي وقت ومكان، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

الفرضية الثانية: تعمل المحافظ الرقمية في تقليص الفجوة المالية بين الفئات المجتمعية من خلال توسيع الاستفادة من الخدمات المالية.

ساهمت المحافظ الرقمية في تقليص الفجوة المالية بين الفئات المجتمعية، من خلال توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود والمناطق النائية مما عزز من إدماجها في النظام المالي الرسمي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

الفرضية الثالثة: واجهت المحافظ الرقمية عدة تحديات تقنية وتنظيمية وبشرية قد تحد من فعاليتها في تعزيز الشمول المالي في الدول محل الدراسة.

تبين أن المحافظ الرقمية تواجه عدة تحديات تؤثر على فعاليتها في تعزيز الشمول المالي، من أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، ومحدودية الثقافة المالية، إضافة إلى مخاطر الأمن السيبراني، وقد اختلفت درجة هذه التحديات بين الهند وكينيا والبرازيل وفقا لخصوصية كل تجربة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

الفرضية الرئيسية: تسهم المحافظ الرقمية بشكل إيجابي وفعال في تعزيز الشمول المالي .

بناءً على صحة الفرضيات الجزئية السابقة، يمكن تأكيد صحة الفرضية الرئيسية حيث تبين أن المحافظ الرقمية تسهم بشكل إيجابي وفعال في تعزيز الشمول المالي، من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، وتحسين استخدامها، وإدماج فئات واسعة من المجتمع في النظام المالي الرسمي، فقد بلغت نسبة الشمول المالي في الهند حوالي 89% نتيجة الاعتماد على أنظمة الدفع الفوري والمحافظ الرقمية، في حين سجلت كينيا حوالي 85% بفضل الانتشار الواسع لخدمات Mobile Money خاصة M-Pesa ، أما البرازيل فقد حققت نسبة تقارب 88 % مدعومة بالمحافظ الرقمية ونظام PIX، وفق تقارير البنك الدولي لسنة 2025 .

ج-التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة يمكن إيجاز أهم التوصيات الخاصة بالدول محل الدراسة كالتالي:

1 - توصيات خاصة بالهند

- تعزيز البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية لتقليص الفجوة الجغرافية؛
- تكثيف برامج التثقيف المالي الرقمي خاصة للفئات ذات الدخل المحدود؛
- تحسين أمن المعاملات الرقمية لمواجهة الاحتيال الإلكتروني؛

الخاتمة

- دعم استمرارية وتطوير أنظمة الدفع مثل UPI لضمان الكفاءة والاستدامة.

2 - توصيات خاصة بكينيا

- تنويع الخدمات المالية الرقمية وعدم الاعتماد فقط على نموذج Mobile Money؛
- تحسين البنية التحتية للإنترنت في المناطق النائية؛
- تطوير منتجات التمويل الرقمي (القروض والتأمين)؛
- رفع مستوى الثقافة المالية لدى المستخدمين.

3- توصيات خاصة بالبرازيل

- تقليص الفجوة الرقمية بين المدن والمناطق الريفية؛
- تعزيز الأمن السيبراني في ظل التوسع الكبير في استخدام نظام pix؛
- تحسين الوصول إلى التمويل للفئات ذات الدخل المحدود؛
- دعم برامج التثقيف المالي خاصة لكبار السن.

وبشكل عام يمكن إيراد التوصيات التالية:

- العمل على تطوير شبكات الإنترنت وتوسيع التغطية الهاتفية، خاصة المناطق الريفية والنائية؛
- وضع أطر قانونية وتشريعية محفزة لانتشار المحافظ الرقمية مع ضمان حماية المستخدمين؛
- تنظيم حملات توعوية لتعزيز وعي الأفراد بكيفية استخدام المحافظ الرقمية وفوائدها؛
- دعم الشركات الناشئة (Fin Tech) لتطوير حلول رقمية أكثر كفاءة وسهولة؛
- تعزيز الأمن السيبراني من خلال تطوير أنظمة حماية قوية لضمان أمن المعاملات وحماية بيانات المستخدمين؛
- تشجيع تقديم خدمات منخفضة التكلفة لجذب أكبر عدد من المستخدمين؛
- تصميم خدمات مالية رقمية موجهة للفئات ذات الدخل المحدود والنساء وسكان المناطق النائية؛
- دعم التعاون بين الحكومات والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا لتحقيق انتشار أوسع.

د- أفاق الدراسة:

في الختام يمكن القول أنه لا يزال موضوع المحافظ الرقمية يحتاج إلى بحوث ودراسات أخرى، تساعد على معرفة مدى تأثير المحافظ الرقمية على الشمول المالي والتنمية المستقبلية على المدى الطويل، بما يشمل الفئات المهمشة والمناطق النائية، وقد تكون منطلقا للبحث عن دراسات أخرى من بينها :

- تأثير الذكاء الاصطناعي على تحسين خدمات المحافظ الرقمية؛
- دور الأمن السيبراني في زيادة الثقة في الخدمات المالية الرقمية؛
- أثر التثقيف المالي الرقمي على تبني المحافظ الرقمية؛
- دور المحافظ الرقمية في تقليل الفقر وعدم المساواة؛
- دراسة تكامل المحافظ الرقمية مع العملات الرقمية للبنوك المركزية.

المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

1-1- الكتب:

- سمير عبد الله وحبيب حن، علي جباين، محمد حتاوي، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله فلسطين، 2016.

1-2 - المجلات و الدوريات

- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2021.

- أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة مقارنة : الجزائر، تونس والمغرب، مجلة دراسات وأبحاث : المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، سبتمبر 2018.

- بلحشر عائشة، مسعد خالد، الشمول المالي، وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجاً مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2022 .

- بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته - الأردن و الجزائر نموذجاً. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 ، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، جوان 2020

- بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، مجلد 14، العدد 03 ، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2019.

- حمدوش وفاء، عماني لمياء، أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 07، العدد 25 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021.

- صورية شلبي، السعيد بن لخضر أهمية الشمول الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 04 ، 2019.

- محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.

- وزانة أيمن، حمدوش وفاء، الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 98، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي، مجلة إلكترونية، جويلية 2020.

- ياسر برنيه، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2021.

- هاجد عبد الهادي العتيبي، المحافظ الإلكترونية : دراسة تأصيلية، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، العدد 27، جويلية 2022 .

3-1- المذكرات والرسائل الجامعية:

- مایسة طهیر، أثر نبني تكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، دراسة حالة بعض البنوك العمومية وكالات أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021/2020.

4-1- التقارير:

- عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي متطلبات تبني استراتيجية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية صندوق النقد العربي، 2015 .

- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، العدد 77، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

2- المراجع باللغة الاجنبية

1-Articles & Journals

- Haque, M. I., Azeez, N. P. A., & Akhtar, S. M. J. UPI and Financial inclusion in rural India : A case study, **Development and Sustainability in Economics and Finance**, 6, 100056, 2025.

- Huggi, M. M., Bhuwaneshwari, R., & Udagi, K., the Impact of Digital Payment Systems on Consumer Behaviour India: **Journal of Visual and Performing Arts**, vol. 5, No. 3, 2024.

- Cornelli, G., Frost, J., Gambacorta, L., Sinha, S & Townsend, R. M. **The organisation of digital payments in India – lessons from the Unified Payments Interface (UPI)**, 2024.

- Ribeiro, M., & Costa, F. **Digital Wallets and Financial Inclusion in Brazil**, **Journal of Fin Tech and Banking**, 2021

- Mia, K. L., Nguyen Thi, N. Q., & Cao, T. H., Trust in FinTech: A Systematic Literature Review of Key Determinants and Policy Lessons for Digital Finance in Vietnam. **British Journal of Business Sciences**, 2025

- Mandari, K., Sustainable e-wallet adoption and financial inclusion. **JOBS**, 6(1), 2025

- ALEXANDRA ZINS LAURENT WEILL, **THE DETERMINANTS OF FINANCIAL INCLUSIONS IN AFRICA**, **REVIEW OF DEVELOPEMENT FINANCE**, 2016.

- Augi Ciptarianto & Yudo Anggoro, E-WALLET: Application penetration for financial inclusion in Indonesia, **International journal of Current science reseaarsh and Review**, 2022.

- Alois Nyanhete, the Role of International Mobile Remittances in Promoting Financial Inclusion and Developments, **European Journal of Sustainable Development**, 2017.

- Devakate, Soundrya et al., Financial Inclusion through Wallets and Mobile **Banking**, **World Journal of Advanced Research and Reviews**, 2025.

- IJCRT, **Digital Wallets and Financial Inclusion in Developing Economies**, 2025.

2- Conferences

- Kgan, j., Khartit, K., & Jiwon, M, **Digital Wallet Adoption and Economic Sustainability of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Developing Economy**. International Conference on Africa's Sustainable, 2023

2- Reportes

- Reserve Bank of India (RBI), **Report on Trend and Progress of Banking in India 2022-2023**.

-Jack, w., & Suri, T, **Mobile Meney: The Economics of M-pesa**, NBER Working Paper No. 16721, 2011

-UNDP Accelerator Lab, **Digital Mobile Wallet Usage as a Catalyst for Financial Inclusion in Cameroon**, 2022

-Bank for International Settlements, **Payment Aspects of Financial Inclusion in the Fintech Era**, April 2020

-World Bank & Arab Monetary Fund, **Digital Wallets/ E-Money Providers, Arab Regional Fintech Working Group**, 2022

-Institute of Financial Services Zug (IFZ) , **Digital wallets: Proposal for a Digital Wallets Taxonomy**, FH Zentralshweiz, and Switzerland, Development (ICASuD), 2024.

-George, A. S., et al., **An Overview of India's Unified Payments Interface (UPI):Benefits, Challenges, and Opportunities**, Partners Universal International Research Journal, 2023

- Consultative Group to Assist The Poor (CGAP, **Digital Financial Services: Comparative Analysis Framework**, Washington, 2022.

3-SITES

- Government of India, **Unique identification authority of india**, 28/03/2026, <https://www.india.gov.in>

- Global Findex Database, 28/03/206,

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex>

- Reserve Bank of India (RBI) ,**Report of India on Trend and Progress of Banking in India2022-2023**.Mumbai, 28/03/2026, <https://www.rbi.org.in>

- NPCI Insights Reprt, 29/03/2026, <https://www.npci.org.in>

- Central Bank of Kenya, **FinAccess Household Survery 2021, Nairobi**: central Bank of Kenya, 2022, 28/03/2026, <https://www.Centrlbank.go.ke>

- Banco Central do Brazil, **Relatorio de Pagamentos Instantaneos: pix**, p10-12, 2022, 30/30/2026, <https://www.bcb.gov.br>

- Banco Central do Brazil, **Relatorio de Inclusao Financeira Digitel – Pix eMobile Wallets.Brazilia : Banco Central do Brazil**, 2022, 30/03/2026, <https://www.bcb.gov.br>